



مركز حرمون  
للدراستات المعاصرة  
HARMOON  
Arařtırmalar Merkezi  
For Contemporary Studies

# تجربة الصين وتجربة العرب في التنمية الاقتصادية



أبحاث اقتصادية

الكاتب: سمير سعيان



## مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسسة بحثية وثقافية مستقلة، لا تستهدف الربح، وتُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتم بالتنمية المجتمعية والفكرية والثقافية والإعلامية، وتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي، وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان. يحرص المركز على عقد لقاءات حوارية ومناقشات فكرية، حول القضية السورية وما يكتنفها من متغيرات سياسية وإنسانية واجتماعية واقتصادية، وتمتد هذه اللقاءات والمناقشات، لتشمل التأثيرات الإقليمية والدولية، ومواقف الأطراف السورية المختلفة منها، سلطة ومعارضة، مع الرصد الدائم لأدوار الحلفاء الإقليميين والدوليين للفرقاء السوريين، والتقييم المستمر لتطور تلك الأدوار ودرجة فاعليتها في المشهد السوري.

يسعى المركز لأن يكون ميدانًا لتلاقح الأفكار والحوار والتخطيط للبناء، وساحةً للعمل الجدي المثمر على الصعد كافة، البحثية والسياسية والفكرية والثقافية؛ ويأمل أن يبني علاقة متقدمة بالمجتمع السوري، والعربي عمومًا، تقوم على التأثير الإيجابي فيه والتأثر به في آن معًا.

### قسم الدراسات:

يُقدِّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسية، وتقترح الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثية العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيٍّ أصيلٍ ورصين يتوافق مع أصول العمل البحثي العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.



# تجربة الصين وتجربة العرب في التنمية الاقتصادية

سمير سعيقان



## المحتويات

### 3

### الفصل الأول

4.....	تجربة الصين في التنمية الاقتصادية.....
4.....	مقدمة:
4.....	نمو الصين:
7.....	الصين لم تتبع أي أيديولوجية أو وصفة ثابتة:
9.....	دور الدولة:
10.....	دور السوق والمنافسة والقطاع الخاص.....
11.....	نمو التبادل مع العالم:
12.....	دور الاستثمار الأجنبي:
13.....	تجديد دماء القيادات:
13.....	إخفاقات التجربة الصينية.....
15.....	صورة الصين عن قرب:
18.....	خلاصة منهج تجربة الصين في التنمية الاقتصادية:
19.....	دروس تجربة نمور آسيا:

### 21

### الفصل الثاني

22.....	التجربة العربية في التنمية الاقتصادية.....
22.....	نظرة عامة على التنمية العربية:
25.....	ارتباط نمو الناتج العربي بارتفاع أسعار النفط:
27.....	ضعف التجارة الخارجية كمؤشر على ضعف التنمية العربية:
29.....	ضعف البحث والتطوير والابتكار.....
31.....	فشل التصنيع العربي:
33.....	دور الدولة العربية:
34.....	الادخار والاستثمار:
36.....	بروز طابع ريعي غير منتج:
37.....	نمو سكاني مرتفع:
38.....	إنفاق عسكري مرتفع:
38.....	ضعف الترابط العربي.....
40.....	تقييم عام للتنمية العربية:
42.....	خلاصة تجربة الصين وتجربة العرب في التنمية:
44.....	مراجع البحث.....
44.....	مراجع باللغة العربية.....
46.....	مراجع باللغة الإنكليزية.....



## الفصل الأول

## تجربة الصين في التنمية الاقتصادية

### مقدمة:

تطرح تجربة الصين أسئلة كبرى جوهرية، بخصوص نظريات النمو وأنماطه ومدارسه، فتجربتها تعارض جميع مدارس النمو الغربية، وأطروحاتها الأساسية حول السوق الحرة، ودور الدولة ودور التخطيط ودور القطاع الخاص، والحماية والانفتاح على الأسواق العالمية والتشابك مع المنظمات الاقتصادية والسياسية العالمية، وغير ذلك من المفاصل المفتاحية في النمو الاقتصادي. في الواقع، طَبَّقَ الصينيون -على مدى عقود تنميتهم منذ 1978- كلَّ ما يتعارض مع وصفات المؤسسات الدولية الغربية، مثل صندوق النقد والبنك الدولي والمؤسسات الاستشارية والأكاديمية الغربية، وتعاملوا مع كل هذه النظريات والمقولات على نحو انتقائي «براغماتي»، مستهددين بما يساعد اقتصادهم في النمو، وعدّلوا مواقفهم من اقتصاد السوق وأنماطه وآليات عمله، بما يخدم تحقيق التنمية الاقتصادية في ممارسة براغماتية من دون أن يتمسكوا بأي خلفية أيديولوجية، بالرغم من إعلانهم المستمر عن الاشتراكية واقتصاد السوق ذات الخصائص الصينية.

### نمو الصين:

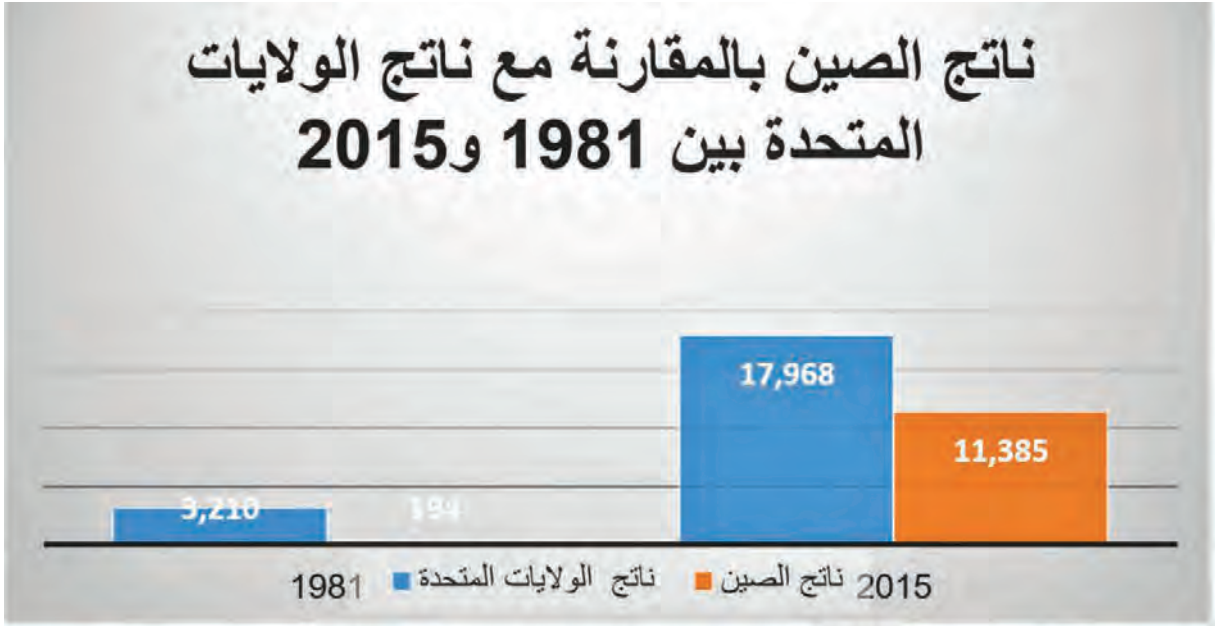
تنبع أهمية التجربة الصينية والأسئلة الكبرى التي تطرحها، من أمرين أساسيين: الأول هو حجم الصين السكاني والاقتصادي<sup>(1)</sup>؛ والثاني النجاح الاستثنائي الذي حققته وصعودها المميز في بضعة عقود.

يُذكر أن نابليون قال: «دعوا الصين تنم، لأنها إن أفاقستزلزل العالم»، وأنه قال: «مصر أهم بلدان العالم؛ ومن يسيطر عليها يحكم العالم». ولكن الصين استيقظت بعد قرن من الإذلال على يد القوى الغربية، بينما لم تُثبت مصر أنها أهم بلدان العالم.

يُظهر الرسم البياني رقم (1) القفزة الصينية الكبرى، ففي عام 1981 كان الناتج المحلي الإجمالي الصيني، بأسعار السوق الجارية، يعادل نحو 6% من ناتج الولايات المتحدة، أما في عام 2014، فقد أصبح يشكل أكثر من 63 في المئة. وإذا استخدمنا الأسعار، بالقدرة الشرائية المقارنة أو ما يعرف اختصارًا بـ (PPP)؛ فسيصبح الناتج المحلي الإجمالي الصيني أكبر، إذ يبلغ نحو 17.96 تريليون دولار أمريكي، أي ما يزيد عن قيمة الناتج المحلي الأمريكي مقاسًا بالطريقة نفسها، وقدره 17.4 تريليون دولار، إذ تتساوى كلا القيمتين، بالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكي.

(1) يبلغ عدد سكان الصين 2013 نحو 1.360.7 مليون نسمة، ومعدل نمو السكان أقل من نصف بالمئة (0.44%) ومساحتها 9.6 مليون كم<sup>2</sup>.

الشكل البياني رقم (1) مقارنة ناتج الصين بناتج الولايات المتحدة لعامين 1981 و2015

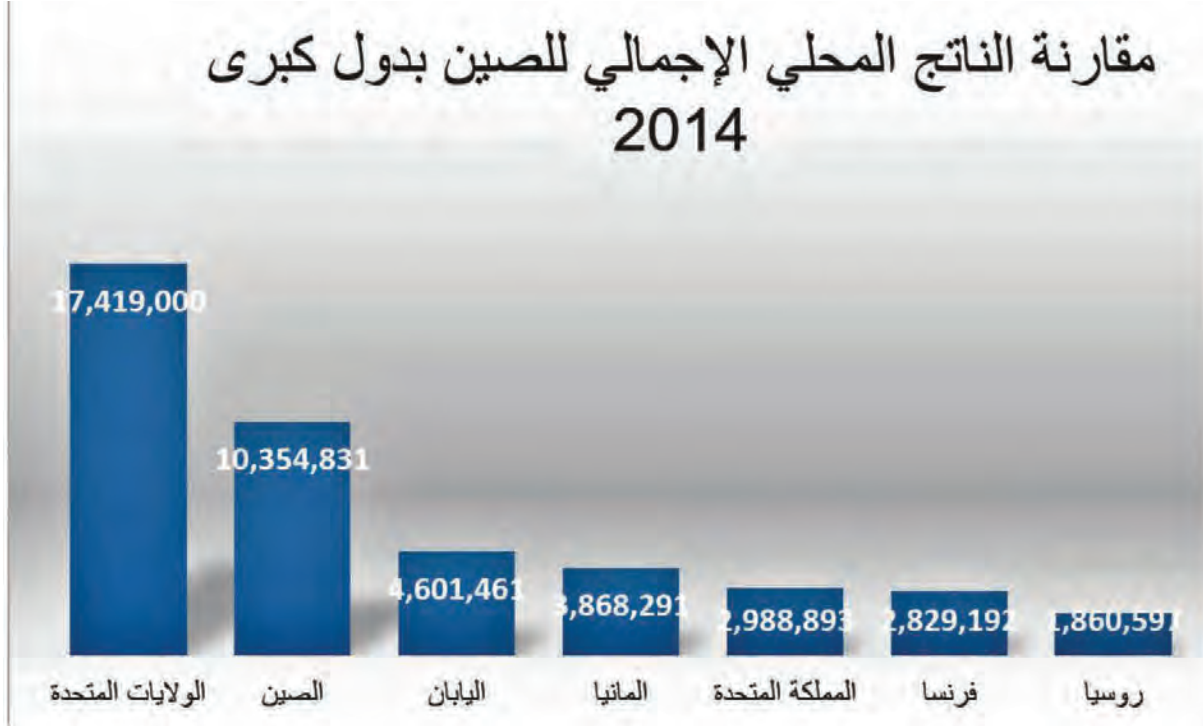


المصدر البنك الدولي<sup>(2)</sup>

يظهر حجم اقتصاد الصين اليوم وأهميته عند مقارنة الناتج المحلي الإجمالي للصين بأسعار السوق الجاري، بناتج بلدان العالم الكبرى لعام 2015، حيث يظهر أن ناتج الصين أصبح يتجاوز بكثير نواتج البلدان المنافسة.

(2) World bank: <http://www.worldbank.org/en/country>

الشكل البياني رقم (2) مقارنة ناتج الصين مع نواتج الدول الكبرى لعام 2014 (القيمة مليون دولار  
الأميركي)



المصدر: البنك الدولي<sup>(3)</sup>

وما يزيد من أهمية تجربة الصين أن تنبؤات الخبراء الغربيين، بأن «نمو الصين مجرد فقاعة ستنفجر، وأن الصين تعتمد على الغرب في استثماراتها وفي أسواقها، لذا ستبقى تحت رحمة الأميركيين القادرين على كبح نموها ومنع تحولها إلى منافس حقيقي لهم، متى شاءت»، هي نبوءات خاطئة. وتثبت الصين أنها مستمرة في نموها المرتفع، وبحسب توقعات البنك الدولي، ستظل البلدان المتقدمة تعاني أداءً اقتصادياً ضعيفاً أو معتدلاً، عدا الهند، وهذا يعني أن اقتصاد الصين قد يلحق بالاقتصاد الأميركي خلال عقد، وقد يزيح الولايات المتحدة التي تحتكر المرتبة الأولى كأكبر اقتصاد في العالم منذ عام 1872.

(3) World bank <http://www.worldbank.org/en/country/>



## جدول (1) توقعات نمو الناتج المحلي الاجمالي

الدولة	2016	2016	2018
الصين	6.5	6.7	6.5
الهند	7.9	7.8	7.9
الولايات المتحدة	2.4	2.7	2.5
اليابان	0.9	1.3	1.3
روسيا	1.3	0.7	1.5

(المصدر: الاقتصاد بحسب البنك الدولي<sup>(4)</sup>)

## الصين لم تتبع أي أيديولوجية أو وصفة ثابتة:

على الرغم من إعلانها شيوعيتها، فإن الصين لم تتبع أي أيديولوجيا أو مدرسة أو نهج، على نحو مستمر وثابت، فالثابت الوحيد لديها هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتثبيت قدرتها الاقتصادية المستقلة، وبالرغم من أن الصين الحديثة وُلدت شيوعية في عام 1949، لم تتردد في أن تغيّر هويتها الاقتصادية والسياسية، حتى لو بقيت تحافظ على التسمية. ويتضح هذا من خلال استعراض تحولات السياسة الاقتصادية الصينية، منذ 1949 حتى اليوم. في هذه المرحلة، غيّرت الصين -تدريجياً- نهجها تغييراً جذرياً. فبعد مرحلة ماوتسي تونغ التي اتسمت بثبات نهجها تقريباً، بدأت مرحلة الإصلاح والانفتاح التدريجي التي مرت بمراحل عدة.

مرحلة الزعيم الصيني ماوتسي تونغ (1893-1976) الذي قاد ثورة شعبية لنحو عقدين من الزمن انتهت بالانتصار في 1949 وإقامة نظام شيوعي، وقد تميزت هذه المرحلة باتباعها لنهج سياسي واقتصادي قلّد النموذج السوفيتي الشمولي، في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية، وبني الاقتصاد الصيني وفق المبدأ الاشتراكي القائم على الملكية العامة «الحكومية» لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي، والبقاء بعيداً عن اقتصاد السوق، وقد سيطرت الدولة على المقدرات الاقتصادية، وركزت التراكم في يدها، وخصصت الموارد ووجهتها وفق خطة مركزية صارمة منحت الأولوية للصناعة على حساب الزراعة، وتوجهت نحو السوق الداخلية، ووُجّهت الأسعار بأوامر إدارية، وتمّ التحكم في مختلف مناحي الحياة.

«ساعد الاتحاد السوفيتي الصين في بناء 156 مشروعاً صناعياً، خلال الخطة الخمسية الأولى 1953-1957، كانت الأكثر وضوحاً، والوحدات الصناعية والقوى الإنتاجية التي كونتها هذه المشاريع لم تعمل فقط على سد العديد من الفراغات الموجودة في الاقتصاد الوطني، وتقوية الحلقات الضعيفة في القوى الإنتاجية، بل تمكنت، في الوقت نفسه، من النهوض بسرعة لرفع مستوى التقنيات الفنية لتطوير الصناعات الصينية، وجعلت الصين تخطو أول خطوة، في طريقها لبناء أساس صناعتها<sup>(5)</sup>».

وقد أنجزت هذه المرحلة مهمة كبرى، ولكن بتكاليف عالية، وخاصة القفزة الكبرى 1958 – 1960، ثم

(4) World bank: <http://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects/GEP-Jan-2016-Forecasts>

(5) وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، الاقتصاد الصيني، دار النشر الصينية عبر القارات، 2010 ص 20.

الثورة الثقافية 1965 - 1975، حيث نقلت الصين من الجوع إلى الفقر. وقد استمرت هذه المرحلة منذ 1949 حتى وفاة الزعيم ماو سنة 1976، بينما استمر الصراع ضمن أجنحة الحزب بين إصلاحيين، بعد وفاة ماو، نحو سنتين، انتهت بانتصار الإصلاحيين بزعامة دينغ تشاو بينغ.

مرحلة الزعيم دينغ تشاو بينغ الذي تولى قيادة الحزب الشيوعي بين عامي 1978 و1992، بعد إطاحته بهوا جيو فينج. وكانت الميول الإصلاحية قد بدأت بالنمو منذ زيارة الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون إلى الصين عام 1972، وسعي السياسة الأميركية إلى جذب الصين بعيداً عن الاتحاد السوفيتي الذي كانت علاقة الصين به متوترة أصلاً، خاصة في إبان ما عُرف بـ «الثورة الثقافية الصينية». وقد تساهل (ماو) مع نمو الميول الإصلاحية. وبعد وفاة (ماو)، استُبعد ذوو الاتجاهات الماوية تدريجياً من السلطة، ونُزح الطابع الماوي عن الاقتصاد.

«في آذار/ مارس 1978، ألقى دينغ تشاو بنغ خطابه الأسطوري في مؤتمر العلم القومي، حيث طالب الشعب الصيني بالنهوض في أربع مجالات: الزراعة، والصناعة، والدفاع الوطني، والعلم والتكنولوجيا. وبأن يضع الشعب الصيني أمام عينيه هدفاً واحداً هو وضع الصين بين القوى العالمية المتقدمة بحلول عام 2000، عن طريق مضاعفة الإنتاج القومي أربع مرات في الفترة 1980 - 2000، وهذا قد تحقق بالفعل<sup>(6)</sup>». كان دينغ تشاو بينغ ومعه مجموعة من قيادات الحزب قد اقتنعوا بأن نموذج التخطيط المركزي والتدخل الثقيل للدولة قد استنفد إمكاناته، ولن يكون بمقدور الصين أن تستمر في نموها، ولا بد من القيام بإصلاح اقتصادي، يأخذ بمبادئ اقتصاد السوق تدريجياً، ويدخل المنافسة إلى المؤسسات، ويتوجه نحو الأسواق العالمية وبخاصة الأميركية. بعد ذلك حلَّ شعار «التحديث الاجتماعي» محلَّ شعار «صراع الطبقات». وأصبح المثل المتداول لدى القيادة الصينية الجديدة: «ليس المهم لون الهرة، المهم أن تصطاد الفئران»، وهذا تخلُّ عن الأيديولوجية الثابتة.

في المرحلة الأولى من الإصلاح 1978 - 1984، طورت القيادة الإصلاحية ما أسمته «اقتصاد السوق الاشتراكي»، وأدخلت بالتدرج آليات اقتصاد السوق، وتنمية دور القطاع الخاص الرأسمالي، وأنشأت البنوك لتمويل المشروعات الصغيرة الخاصة. وفككت الدولة نظام الزراعة الجماعي، وألغت الكومونات الشعبية 1983، واستبدلته بنظام الزراعة العائلية، وأصبح للفلاح الحق في إدارة إنتاجه، ومنحت المؤسسات الحكومية مرونة أكبر، وحررت أسعارها على نحو أوسع لتتشكل بحسب السوق، وطبقت نوعاً من اللامركزية المالية للمقاطعات، وفتحت الاقتصاد الصيني على العالم وعلى الاستثمار الأجنبي المباشر، بطريقة هادفة، بما يشبه مبدأ الإدارة بالأهداف، وشجعت التصدير، وأنشأت المناطق الاقتصادية الخاصة سنة 1980 في المناطق الساحلية، ووضعت إستراتيجية تنمية موجهة نحو التصدير. ولكن كل هذا تم بالتدرج، مع الاحتفاظ بدور أساسي للتخطيط المركزي للقطاع العام، والتأشيري للقطاع الخاص، مع مراعاة دور السوق في إطار الاقتصاد المخطط، ومع الاحتفاظ بالنظام السياسي وسيطرة الحزب الشيوعي دون تغيير.

في تشرين الثاني/ نوفمبر 1984، انتقلت القيادة الإصلاحية خطوة أوسع، باتجاه الإصلاح والانفتاح، فتم إقرار نظام مختلط يتعايش فيه السوق والخطة؛ إذ توسع تطبيق التخطيط التأشيري بدلاً من الخطة المركزية الصارمة، وتمّ توسيع تحرير الأسعار، وتقليص مركزية السلطة والمصالح، ومنح سلطات لا مركزية أوسع للتجارة الخارجية، وتوسيع استقلالية السلطات المحلية، واستقلال المنشآت الاقتصادية لمنحها مرونة أكبر في اتخاذ قراراتها، ومنح الحكومات الإقليمية سلطةً واستقلاليةً متزايدتين، وتمّ توسيع

(6) التحدي الصيني، فولغانغ هيرن، ترجمة محمد رمضان حسين، وزارة الثقافة والإعلام السعودية 2011.

نظام «المناطق الاقتصادية الخاصة»، وتحويل المدن الساحلية إلى مدن مفتوحة، تكون وسيطاً في نقل التكنولوجيا المتطورة وأساليب الإدارة الحديثة، والسماح بتوظيف رؤوس الأموال الأجنبية في المؤسسات الصينية العاملة في هذه المدن.

في عام 1987، توسعت الصين في إدخال آليات اقتصاد السوق، لتأمين أنسب وأعلى كفاءة لتخصيص الموارد. وباتت السياسة النقدية أداة مهمة للرقابة، وجرى تصويب معدل سعر الصرف، من أجل تشجيع عمليات التصدير. وتم تحديد نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال التسعينيات من القرن الماضي بـ 8-9% سنوياً، وتم تعزيز مسيرة التحديث والانتقال إلى صناعات حديثة أكثر، وإلى الصناعات المعرفية تدريجياً، حاضراً ومستقبلاً.

وبحلول أواخر تسعينيات القرن الماضي، كانت غالبية شركات الدولة الصغيرة قد بيعت لشركات خاصة أو دخلت بمشاركة معها، وتم تحويل البنوك لتعمل بشكل متزايد بنظام الهيئات التجارية، مع الاحتفاظ بهيمنة البنوك الحكومية. وفتحت المجال أوسع أمام إعادة قيام رأسمالية صينية، ووُسِّع فتح الباب للاستثمار الأجنبي الرأسمالي، وفق سياسة صينية تؤكد على نقل المعرفة "Know How"، مع الحفاظ على دور مركزي قوي للدولة الصينية والتمسك بالدور القيادي للحزب.

لم تكن الصين مع بداية انطلاقها تملك قطاعاً خاصاً قوياً، ومع ذلك فتحت أسواقها أمام تدفق البضائع والاستثمارات الأجنبية، وتركت قوى السوق والعرض والطلب حرة بدون تدخل وتوجيه حكومي، أي إن تطبيق الوصفة الليبرالية كان سيعني سيطرة البضائع الأجنبية وسيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على أسواق الصين.

كيفت الصين سياساتها الاقتصادية في مختلف المجالات، مع ما يخدم تعزيز قدرتها الذاتية على النمو، دون أن تتقيد بأي نهج، وتعارض ذلك مع التبشير بأن طريق الوصفة الليبرالية هو طريق التنمية الوحيد، واختطت نهجاً خاصاً فريداً.

## دور الدولة:

في دولة ماوتسي تونغ المتغوّلة، كان كل شيء يبدأ من الدولة وينتهي عندها، وبالأحرى كل شيء يبدأ من قيادة الدولة، بل من شخص واحد هو قائد الدولة. لقد نجحت دولة ماوتسي تونغ في نقل الصين من الجوع إلى الفقر، خلال عقدين من الزمن، وهذا إنجاز كبير لم يكن تحقيقه ممكناً، لولا دور الدولة التي راکمت الفائض الاقتصادي في يدها، ووضعت أهدافاً واضحةً استخدمت لتحقيقها ما لديها من موارد ووجهتها نحو غايتها. وعلى الرغم من أن تكاليف تحقيق أهداف خطط الصين الأولى كانت مرتفعة، سياسياً واجتماعياً وبشرياً، فإن الدولة وحدها هي القادرة على فعل ما فعلت وعلى تحقيق هذه النتائج في هذا المدى الزمني القصير.

ولكن دولة (ماو) شديدة المركزية استنفدت دورها في السبعينيات، وكان لا بد من الإصلاح. بعد انطلاق الإصلاح، تغيرت السياسة الاقتصادية، وتغير دور الدولة تدريجياً، ولكنه ظلّ قوياً وقائداً، وبقي التخطيط والخطط الخمسية الأداة الرئيسية لتوجيه الاقتصاد، ولكنه تحول من تخطيط ماوتسي تونغ الجامد والمركزي والصارم، إلى تخطيط أكثر مرونة، أدخلت فيه آليات اقتصاد السوق تدريجياً في عمل المؤسسات

الحكومية التي بقيت هي المسيطرة على النشاط الاقتصادي، وأُفسح المجال أمام القطاع الخاص، والانفتاح على الأسواق العالمية، وبقي دور الدولة حاسماً عبر مجمل سياساتها النقدية والمالية والتجارية، إضافة إلى قراراتها الإدارية التدخلية المباشرة، ومساهمة الرأسمال الحكومي في الشركات الخاصة، واستخدام العلاقات الدبلوماسية والسياسية في خدمة نشاط الصين الاقتصادي، كل هذا ساهم -وما يزال- في نجاح المنتجات الصينية في غزو أسواق العالم، وفي اجتذاب استثمارات خارجية، وفي تنمية القطاع الصناعي الوطني، وفي تنمية القدرة العلمية والتكنولوجية للصين، بحيث أصبحت الصين «مصنع العالم».

لقد لعبت الدولة دورها عبر عوامل عدة: (1) رسم السياسات والخطط وصوغ البنية التشريعية والتنظيمية؛ (2) المساهمة المباشرة في العملية الاقتصادية بقطاع عام كبير ومسيطر؛ (3) تقديم دعم مباشر للشركات الحكومية والخاصة كي تنجح، مثل تقديم القروض والتسهيلات وسعر صرف اليوان وسياسات الأجور والتسعير الإداري للمستلزمات وغيرها.

إن تصميم السياسة الاقتصادية الصينية وتعديلها، بين فترة وأخرى، وهي التي حققت هذه القفزة الكبرى، هي قرار حكومي، وقد عرفت الحكومة كيف تنتفع بما لدى الصين من مزايا الحجم ووفرة يد عاملة رخيصة وميل شعبي إلى التوفير في الإنفاق والادخار، وصل في بعض السنوات إلى ما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي، لتكوين فوائض كبيرة يعاد استثمارها في تمويل التنمية، وقد عزز الدعم الحكومي هذا التوجه، لتحقيق ما تحقق.

تتجه الصين الآن، وقد بنت شركات حكومية وخاصة بقدرات كبيرة وأصبحت لاعباً رئيساً في أسواق العالم، نحو مزيد من الأخذ بقواعد اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة التدخلية، ولكن ليس إلى حد الوصول إلى دور الدولة النحيلة، بل ستبقى يد الدولة قادرة على التدخل، بواسطة خططها التأشيرية وبأدوات نقدية ومالية وإدارية.

إن نجاح الصين برمته هو قصة نجاح لدور الدولة وإدارتها الاستراتيجية التي صممت هذا النموذج للنمو وإدارته بكفاءة، وهذا لا يعني أن النجاح حليف دائم لإدارة الدولة، فقد فشلت الدولة في العديد من بلدان العالم أكثر بكثير مما نجحت.

## دور السوق والمنافسة والقطاع الخاص

كان أهم سمات السياسة الاقتصادية الجديدة بعد 1978 إدخال المنافسة في أداء المؤسسات الاقتصادية الحكومية، ومنحها هامشاً أوسع في القرارات التنفيذية، وخلق مصلحة مباشرة لقياداتها في تحقيق نتائج جيدة في زيادة الصادرات وفي الأرباح، وأفسح المجال أمام الاستثمارات الخاصة الصينية والأجنبية، فجعل مصلحة مادية مباشرة لرجال أعمال صينيين بدؤوا يكبرون بسرعة، وخلقت السياسة الجديدة شراكة بين القطاعين العام والخاص، وقدمت الدعم لجميع الشركات، حتى الشركات الخاصة، وساعدها ذلك في النجاح على الصعيد الدولي. ولولا هذه المنافسة وهذا الاستعمال الموجه أو المدار لقواعد اقتصاد السوق والتخطيط التأشيري؛ لما استطاعت الصين أن تحقق ما حققته، أو لحققت أقل منه بكثير. وبالمقارنة مع

التجربة السوفيتية، فقد أدى إصرار الأخيرة على الاستمرار في التخطيط المركزي الجامد من جهة، وعدم خلق أي مصالح مادية مباشرة للعاملين في القطاع العام من جهة أخرى، والمساواة بين المجدد والكسول، وتبخيس قيمة العلم والعمل الذهني، مقابل تعظيم قيمة العمل العضلي، وعدم الإفراح في المجال أمام القطاع الخاص، واستمرار النهج ذاته والسياسات ذاته والقيادات نفسها، وإنتاج السلع والخدمات المعتادة تقريباً، في عالم يغتني بكم كبير من السلع والخدمات الجديدة التي تغري المستهلكين وتسهم في تحقيق الرضى وتحسين الحياة ورفع القدرة الإنتاجية على السواء، كل هذا قد أدى إلى جمود النظام السوفيتي وتأخره كثيراً عن ركب الاقتصاد العالمي، وعندما أرادت قياداته التغيير، طبقت نهج الصدمة وإفلات قبضة الدولة عن الاقتصاد والمجتمع دفعة واحدة؛ فانهار النظام برمته. لقد كانوا كمن يقود شاحنة ثقيلة بسرعة كبيرة، ثم أراد الانعطاف بها فجأة بزاوية حادة؛ فانقلبت.

إن التجربة الصينية تتلخص بأنها اعتمدت نهج الإصلاح الاقتصادي دون السياسي، ومنحت مرونة أكبر للشركات الاقتصادية، وأدخلت المنافسة والمصلحة المادية للفاعلين الاقتصاديين، وأبقت دور الدولة مركزياً وقيادياً، فنجحت في إدارة التحول دون أخطار مصيرية، ولكن التكلفة البشرية ظلت مرتفعة، عندما نقيسها بمعايير الكرامة التي يقتلها غياب الحريات العامة.

### نمو التبادل مع العالم:

في الوقت الذي حمت فيه الصين أسواقها الداخلية، شكّل توجيهها نحو الأسواق الخارجية واشتباكها معها ساحةً كبيرةً وأسواقاً واسعةً، ومكّتها ذلك من بناء استراتيجيات ناجحة تقوم على التصنيع الموجه نحو التصدير.

إن نمط التبادل بين الصين والعالم الذي قام على تصدير منتجات صناعة كثيفة العمالة الرخيصة، تعتمد على استغلال المواد الأولية المتاحة في الصين، واستيراد خامات ومواد ومستلزمات أولية ومعدات لا تنتجها الصين، قد مكّتها من مراكمة فوائض على شكل أرباح شركات حكومية وخاصة ومدخرات مواطنين مقتصدين. هذا «التبادل اللامتكافئ»، على حد تعبير الاقتصادي المصري سمير أمين، كان السبيل الوحيد والممر الإلزامي الذي اجتازه نمو الصين.

استفادت الصين من توجّه الغرب، منذ سبعينيات القرن العشرين، الذي تخلى عن الصناعات كثيفة العمالة والمستهلكة للطاقة والملوثة للبيئة، وقرّر تصديرها أو تصدير مراحل من عملياتها التصنيعية للعالم الثالث كي تصنع لحسابه، مع احتفاظه بتزويدها بالمكونات والمعدات والمواد الأولية الفعالة مرتفعة القيمة التي يستدعي إنتاجها استثمارات مرتفعة ومعرفة علمية وبحثية متقدمة، واحتفظ بيده بتصميم المنتجات وتسويقها، بما يضمن له الجزء الأكبر من الأرباح، متخلياً عن مراحل التصنيع ذات القيم المضافة المنخفضة إلى العالم الثالث. وقد كانت الصين العملاقة المكان المفضّل لأسباب عديدة، منها الشروط المناسبة التي أتاحتها التوجه الاقتصادي الجديد. وقد وجدت الإدارة الصينية في ذلك فرصة تاريخية لم تفوّتها، لتنمية صناعاتها وخلق فرص عمل كثيرة في داخل الصين لعمالة نقلتها من الريف إلى المدينة وإلى المناطق الاقتصادية الجديدة، ويقدر أنها نقلت نحو 300 مليون مشغل صيني خلال هذه العملية، محققة بذلك تراكمًا كبيرًا،



أحسن استخداماً في تنمية صناعات معدات وآلات وأدوات صناعية وزراعية وخدمية و سلع استهلاكية وأدوات منزلية بقيم مضافة أعلى، سمحت للصين بالارتقاء في سلسلة القيم المضافة الصناعية. لقد انفتحت الصين على العالم بغائية مدروسة، وبشروط تعزز نمو الصين، فتمكّنت من تحقيق ما حققت.

اتبعت الصين نهجاً تدريجياً في الانفتاح والاشتبك مع الأسواق العالمية والاقتصاد العالمي، وكلما تقدمت وأصبحت أكثر قوة؛ انفتحت أكثر وفق شروطها. وفي البداية كانت ترفض أن تنتمي إلى منظمة التجارة العالمية WTO، ولكنها في النهاية أصبحت تطلب الانتماء، والولايات المتحدة تعارض، إلى أن تمكنت من الانتماء إلى المنظمة عام 2001.

اعتمد نمو الصين إلى حد بعيد على التبادل التجاري مع العالم، وقد نمت حصتها من التجارة العالمية نموًا كبيرًا جدًا. وبينما كانت حصتها من التجارة السلعية الدولية أقل من 1% سنة 1980؛ أصبحت 12% سنة (7) 2015. وقفز ترتيب الصين إلى الموقع الأول في التجارة الدولية.

جدول رقم (2) ترتيب الصين في التجارة العالمية

السنة	1980	1989	1999	2009	2015
الترتيب العالمي	26	14	9	3	1

المصدر: وودي لي سوي فومين تشنغ لي كتاب الاقتصاد الصيني ص 65 – 78

### دور الاستثمار الأجنبي:

ساهم الاستثمار الأجنبي بدور كبير في نجاح الصين، إذ إن اقتصادها الضعيف حتى 1980 (الذي لم يشكل أكثر من 6% من اقتصاد الولايات المتحدة بأسعار السوق بالرغم من الفارق الكبير في حجم السكان) لم يكن قادرًا على توليد فوائض كافية لدفع عجلة النمو الصيني بسرعة كبيرة، وبالتالي شكّلت الاستثمارات الأجنبية التي فتحت لها الصين أبوابها، سواء استثمارات صناعية جديدة، أو وسّعت الاستثمارات القائمة، سواء أكانت حكومية أم خاصة أم مختلطة، وخلقت فرص عمل محلية بأعداد كبيرة وبأجور مرتفعة نسبيًا، مكنت المشتغلين الصينيين المقتصدين من تحقيق وفورات كبيرة في أيدي المواطنين، تحولت إلى إيداعات بنكية مؤلت استثمارات جديدة. وقد وجدت الاستثمارات الأجنبية مع الصين منفعة متبادلة، إذ وجدت وضعًا مثاليًا لنشاطها بأجور رخيصة ليد عاملة ماهرة ومنضبطة وحقوق محدودة وتقييد للتظاهر والإضراب. واليوم تملك نحو 400 شركة، من أصل أكبر 500 شركة في العالم، فروعًا ومراكز إنتاج وبحوث في الصين.

(7) International Trade Yearbook 2015, UN Table A

لكن كان للصين خطتها الواضحة للانتفاع بالاستثمارات الأجنبية في نقل التكنولوجيا، وليس مجرد خلق فرص عمل رخيصة، فكانت تفرض شروطها على المستثمرين، إضافة إلى أن قيام أي صناعة يؤدي حكمًا إلى نقل تدريجي للتكنولوجيا. وهذا ما ساعد الصين في أن ترتفع بجزء كبير من منتجاتها في سلم القيم المضافة، لتتحول إلى صناعة الآلات والتجهيزات والمعدات الثقيلة للصناعة والزراعة والخدمات، وتكاد الصين اليوم تصنع كل شيء، وإن لم تكن متفوقة بعد في بعض الصناعات أو تنتجها بجودة وكفاءة أدنى، غير أن منتجاتها ذات التقنية العالية تحصد نسبةً متزايدةً في السوق العالمية، فشركة الاتصالات الصينية «هواوي» أصبحت اليوم أكبر شركة للتقنيات الإلكترونية في العالم، كما أصدرت شركة (لينوفو) بيانًا في أواخر 2013، بأنها صنفت المورد الأول للحواسيب في العالم بحصة وصلت إلى 16.7 في المئة، من الحصة السوقية العالمية لصناعة الحواسيب<sup>(8)</sup>.

### تجديد دماء القيادات:

أبقت الصين شعارها «حزب واحد، دولة واحدة، شعب واحد»، وقد بقي نظامها السياسي دون تغيير، وظلت قبضة الحزب الشيوعي ممسكةً بالسلطة بقوة، ومكّن ذلك الدولة من أن توجه الاقتصاد والقطاع الخاص نحو الوجهة التي تراها مناسبة. من جهة أخرى، لم تُصَبِّ الصين بمرض استبداد العائلات الذي أصيبت به السلطات الانقلابية العسكرية في البلدان العربية، مثلًا، حيث تحولت السلطة إلى سلطة فردٍ أو أسرٍ حاكمةٍ وجهت كل سياسات الدولة واقتصادها لخدمة مصالح هذا الفرد أو العائلة: (تونس، ليبيا، مصر، سورية، العراق، اليمن). لقد تم ترتيب النظام الصيني بعد ماوتسي تونغ، بحيث ترك الباب مفتوحًا لتغيير القيادات بين فترة وأخرى، وفق قاعدة «إن مصلحة البلاد أكبر من مصلحة أي فرد أو عائلة». وبالتالي فإن تغيير العقول التي تدير، والأعين التي ترى، يعني رؤية نقاط الضعف والقدرة على النقد وتعديل السياسات وتغيير النهج برمته، حين تفرض الحال، وبذلك تبقى المنافسة قائمة بين متنافسين أقوياء، يسعى كل منهم لأن يقدم أفكارًا وحلولًا أفضل لإثبات ذاته، فاكتمت القيادة الصينية ديناميكية كبيرة، وقد انسحب هذا المبدأ على مختلف مستويات القيادة. وتجنبنا الصين الوقوع في ما وقعت به أنظمة الكتلة السوفيتية الشرقية السابقة. بل إن الحزب الشيوعي الصيني قد فتح أبوابه لرجال الأعمال أيضًا، ليعكسوا مصالح القطاع الخاص في أعلى هرم السلطة الصينية، في سياسة توفيقية تقوم على مبدأ «حرية الإثراء مقابل التسليم بقيادة الحزب الشيوعي الصيني». ويوجد الآن في الجمعية الوطنية الشعبية عدد من المليارديرات، كما يوجد عدد من أصحاب المليارات في المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني (CCPPC) الغرفة الثانية.

### إخفاقات التجربة الصينية

إلى جانب تلك النجاحات المذهلة، برزت مشكلات كبيرة أيضًا في التجربة الصينية، ونمت، أهمها ثلاث: (1) تدهور العدالة الاجتماعية وازدياد التفاوت الاجتماعي؛ (2) ازداد التفاوت بين الريف والمدينة؛ (3) تزايد حجم الفساد.

(8) <http://www.lenovo.com/news/sa/en/2013/07/len-statement-reach-ar.html>

وترافق نمو الصين الاقتصادي بتدهور العدالة الاجتماعية، فقد نما اختلال العدالة مع نمو قطاع خاص رأسمالي كبير، ويبدو أن قدر العدالة الاجتماعية أن تقع ضحية نمو علاقات اقتصاد السوق الرأسمالي، فهما متلازمان، حيث إن اتساع فجوة الدخل يتناسب طرديًا مع الطابع الرأسمالي للسوق، فالعدالة واقتصاد السوق الرأسمالي لا يجتمعان، وعندما تنمو الملكية الخاصة، ستسعى حكمًا لعكس مصالحها في النظام الاقتصادي والاجتماعي أولًا، ثم السياسي بعدها. وقد أعاق ضعف المجتمع المدني في الصين، إضافة إلى كبت الحريات العامة وتترك كل شيء في أيدي نخبة القيادة التي يزداد نفوذ رأس المال فيها، قدرة المشتغلين على المطالبة بحقوقهم التي أهملتها الدولة وضحت بها من أجل تشجيع القطاع الخاص الرأسمالي الكبير، كي يستخدم يدًا عاملة رخيصة بدون أي حقوق، وقد ساعد فائض العمالة وتقييد الاحتجاج المستثمرين في فرض شروطهم التي اضطر المشتغلون إلى قبولها. وضمت قائمة مجلة فوربس لعام 2016 لأغنياء العالم 1081 مليارديراً، منهم 251 مليارديراً صينياً، من بينهم 42 اسماً جديداً، وتأتي الصين بعد الولايات المتحدة (540 ملياردير أميركي) من حيث عدد المليارديرات<sup>(9)</sup>.

ترافق نمو الصين بازدياد التفاوت بين الريف والمدينة وبين مناطق الصين، حيث ترافق نمو الصناعة ونمو المدن في الساحل الجنوبي والشرقي، مع إلحاق ظلم كبير بالريف والقطاع الزراعي. فمن أجل تنمية الصناعة وتنمية الصادرات، تم استعمال فوائض الدولة الصينية لتنمية المناطق الساحلية، على حساب أعماق الريف الصيني، بحيث أصبحت الصين دولة تقوم على نظامين اقتصاديين: نظام سوق رأسمالي نامٍ وعصري في مدن الساحل؛ ونظام آخر من بقايا نظام ماوتسي تونغ، ويشمل مساحات واسعة في داخل الصين تفتقر إلى الكهرباء والطرق والمدارس والجامعات والمستشفيات والمستوصفات وتعاني الفقر.

حدثت هذه الفروقات بسبب تطور تاريخي قديم، حيث كانت المناطق الساحلية والشرقية هي مناطق التنمية الصناعية الصينية التقليدية قبل 1949، ثم جاءت سياسة ماوتسي تونغ لتعزز هذه الفروقات، عبر سياسة عامة قصدت دعم نمو المدن والصناعة فيها على حساب الريف، وقد جرى هذا عبر أشكالٍ مختلفة، مثل تقديم يد عاملة ريفية للصناعة بأجور منخفضة، وتقديم مواد أولية من الزراعة إلى الصناعة ومن الريف إلى المدينة يحدد سعرها من الحكومة بسعر منخفض، وتقديم أراضٍ زراعية لتوسعات المدن وتوسعات الصناعة بسعر منخفض، ومنح مخرات الأرياف كقروض للصناعة بسعر منخفض. ولذلك «ما زال أهل المدن والقرى ينتمون إلى نوعين مختلفين من المجتمعات، وسواء نظرنا إلى مستوى الدخل الفردي، أو مستوى الاستهلاك، أو نظرنا إلى زاوية الضمان الاجتماعي، وزاوية الطب والدواء والصحة، وزاوية التعليم والثقافة التي يتمتع بها مواطنو المدن والأرياف؛ فإننا سنجد أن الفرق ما زال كبيراً. وقد تصل «الفجوة في الدخل، بين سكان الريف والحضر، إلى 1:6»<sup>(10)</sup>، بينما تذهب بعض التقديرات إلى جعل الفروقات أكبر من ذلك. فقد ازدادت فروقات دخل الأفراد بين أغنى مناطق الصين (التي تشبه الحياة فيها لندن وباريس ونيويورك) وأفقرها في المناطق الداخلية والشمالية الفقيرة مثل منطقة «كينغهي»، إحدى أفقر المقاطعات الصينية في وسط البلاد، وكان الفارق أدنى بنحو 32 مرة من وسطي دخل الفرد في كوانغدونغ على الساحل الجنوبي.

(9) <http://www.forbesmiddleeast.com/lists/read/listid/272/>

(10) وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، الاقتصاد الصيني، دار النشر الصينية عبر القارات، ص 101.



## جدول رقم (3) متوسط الأجور الشهرية في المدن والريف (يوان صيني)

السنة	1987	1990	2009
متوسط أجور في المدن	343	1560	17175
متوسط الأجور في الريف	134	686	5153

المصدر: وودي لي سوي فومين تشنغ لي، الاقتصاد الصيني، دار النشر الصينية عبر القارات ص 92

الأمر الثالث الذي ترافق مع نمو الصين هو تنامي الفساد والإفساد، وهو أمر مرافق لنمو الثروات الكبيرة في غياب مجتمع قوي، ويشكو المجتمع الصيني من انتشار واسع للرشاوى، وقد احتلت الصين المرتبة 83، من بين 168 دولة مشمولة في تقرير الشفافية عام 2014<sup>(11)</sup>، ويشير ذلك إلى معدل فساد مرتفع في أجهزة الدولة، كما يشير إلى استعمال الشركات الصينية الرشاوى على نطاق واسع، لترويج تجارتها في الخارج. وهو أمر باتت تواجهه اليوم. وقد ذكرت وكالة الأنباء الصينية الرسمية (شينخوا) في موقعها، في 10 آذار/ مارس 2013، أن «أكثر من 30 مسؤولاً على المستوى الوزاري أو أعلى خضع للتحقيق في قضايا فساد وسوء استخدام للسلطة، خلال السنوات الخمس الماضية، وقد أجرت النيابة العامة تحقيقات مع نحو 13 ألف مسؤول بمستوى محافظ أو أعلى، في الجرائم المعنية منذ عام 2008، وأن النيابة العامة حولت 19.000 راسٍ إلى المحكمة في السنوات الخمس الماضية، بينما قامت بالتحقيق مع 39.000 مسؤول<sup>(12)</sup>».

إضافة إلى هذه الجوانب السلبية في التجربة الصينية، ثمة جوانب أخرى سلبية، فقد رافق النمو تدهور البيئة، وتعد الصين اليوم أكبر منتج لـ CO2 وملوث للبيئة في العالم. وفي مرحلة حكم الحزب الشيوعي، منذ 1949، بقيت الديمقراطية وحقوق الانسان غائبة عن الصين، بالرغم من تحسن الأوضاع في السنوات الأخيرة، ولا شك أن الدولة المتغولة وريثة الاستبداد الصيني قادرة على اتخاذ قرار بمنع العائلات من إنجاب أكثر من طفل واحد، وفرضه بهذا الحزم، وهذا يحصل لأول مرة في التاريخ، وقد اضطرت الحكومة إلى إقرار حق بطفلين، منذ مدة، تحت ضغوط شيخوخة المجتمع الصيني التي بدأت تظهر بسبب هذه السياسة. وثمة جوانب أخرى عديدة لا يتسع لها المقام.

### صورة الصين عن قرب:

تعطي نظرة إلى الصين عن قرب صورة ملموسة واقعية، وقد أتاحت للباحث فرصة زيارة للصين، من 29 نيسان/ أبريل 2016. فبدءاً من صالة الاستقبال في المطار، مروراً بشوارع بكين، وصولاً إلى الفندق، لا ترى اليوم فروقات كبيرة عن أي عاصمة عالمية أخرى، سوى الخط الصيني الذي يختلف كثيراً عن الأحرف اللاتينية، حيث امتلأت صالة الاستقبال في المطار بدعايات لمنتجات كثيرة، أكثر من أي مطار آخر في العالم، وامتلت شوارع بكين والأسواق التجارية المجمعّة «المولات» بأسماء الشركات والإعلانات ودعايات السيارات

(11) تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2014

(12) موقع وكالة الأنباء الصينية «شينخوا»

والسلع الاستهلاكية الأخرى، وقد صُممت وفق الأنماط التي تراها في أي عاصمة كبرى في عالم اليوم، أما الطراز المعماري والهندسة المعمارية للمباني والأبراج ومناطق السكن، فلا يكاد يختلف عن أي مبان أو أبراج في عواصم الدول المتقدمة، فلا خصوصية صينية هنا. وقد أصبحت بكين مركزًا تجاريًا عالميًا ضخمًا، وقد أخبرنا مرافقنا أن أسعار الشقق في وسط بكين ارتفعت وأصبحت خيالية، إذ وصل سعر المتر المربع الطابقي إلى 15 ألف دولار، بينما هي في أطراف بكين نحو 3000 دولار. وأخبرنا أنه يملك شخصيًا شقة صغيرة في وسط بكين، يقوم بتأجيرها بمعدل 1000 دولار في الشهر.

شوارع بكين، وينشوان (المدينة الثانية التي زرتها) تكتظ بماركات السيارات الغربية، وتغلب الماركات الألمانية على غيرها: (فولكس فاغن، أودي، مرسيدس، بي إم دبليو) وتوجد السيارات اليابانية بكثرة، مثل (تويوتا، هوندا، نيسان)، كما توجد الماركات الأميركية مثل (شيفروليه، فورد)، والفرنسية مثل (بيجو، رينو) وغيرها، مع عدد أقل من ماركات السيارات الصينية. قال مرافقنا إن ماركات السيارات العالمية المصنوعة في الصين تشكل نحو 60% من السيارات التي تسير في شوارع الصين. وكان من اللافت أن سيارات الدفع الرباعي تشبه بكثافتها ما نراه في مدن الخليج، وأكثر بكثير مما نراه في مدن أوروبا، وهذا يشير إلى نمو النزعة الاستهلاكية في الصين.

لا يوجد فرق كبير بين الأسواق التجارية المجمعة «المولات» الموجودة في بكين أو ينشوان، عن مثيلاتها في عواصم العالم، السلع والمراكات وطريقة العرض هي ذاتها التي تراها في أوروبا الغربية أو مدن الخليج، حتى مستويات الأسعار هي ذاتها، وهذا ما فاجأنا، إذ كنا نتوقع أن تكون الأسعار أقل بكثير في «مولات» بكين.

قال لنا مرافقنا: «غداً سنأخذكم إلى المول الشعبي، وهناك يوجد أشياء رخيصة الثمن». وبالفعل كانت الصورة مختلفة، فالباعة هناك يعترضون طريقك ليدخلوك إلى محالهم عارضين عليك بضاعتهم، لتدخل في عملية مساومة على السعر، وذكرني ذلك بـ «سوق المدينة» في حلب، أيام زمان. وهذا ما حصل عندما أشتري صديقي حقيبة، كان سعرها الأول حسب البائع 4800 يوان، ولكنه حصل عليها في النهاية بـ 800 يوان فقط. وأطرف من ذلك «شطارات» البائعين، وطرق شرح مزايا السلعة وإقناع الزبون، فهي مسرحية تشبه مسرحيات البيع والشراء، في أي سوق شرقي شعبي.

من الواضح أن الولع بالاستهلاك ينمو في الصين، ويبدو أنه سيستمر في النمو، حتى يتم إشباع الصينيين قبل أن تصل إليهم العقلانية الأوروبية، فهم -حتى الآن- مولعون باستخدام سياراتهم حتى عند الذهاب إلى الأماكن القريبة، ويهتم أغنيائهم بإقامة حفلات باذخة على الطريقة الغربية. وهذا يعكس نمو عدد الأغنياء في الصين، ونمو الطبقة الوسطى التي قارب عددها مئة مليون، متفوقة على نظيرتها الأميركية التي لا تزيد عن 90 مليون، وتتكون من نخب تكنوقراط الشركات وموظفي الحكومة والحزب، وبدأت طبقاتهم الوسطى تصاب بأمراض تلك الطبقات نفسها في أنحاء العالم الغربي: الميل إلى الاستهلاك، والعزوف عن الزواج، وبروز ظاهرة النساء الثريات العازبات في المدن الكبرى. وعلى خطى الغرب، تنتشر مئات ملاعب الغولف، وهي رياضة الأغنياء، وهذا يشير إلى ضخامة الفئات الوسطى والثرية، كما ينتشر نمط الحياة الغربي في كل مكان، ويعكس ذلك إعجاب النخب الصينية بالغرب، وخاصة بالولايات المتحدة. وتنتشر مطاعم الوجبات السريعة والمقاهي العالمية المعروفة: مطاعم (ماكدونالد) ومقاهي (ستاربكس) وغيرها. الملاهي والبارات والأندية الليلية كلها على الطراز الغربي، في أماكن النخبة الكبيرة المعولمة، حيث يحتسي

الشباب بيرة (هاينكن) وشراب الشوكولا الإيرلندي الساخن، والإسبريسو والكافي لاتييه والمكياتا، ويرتدون سراويل الجينز العسكرية، ويرقصون على أنغام أغان يديرها «دي جي».

كما تنتشر ماركات الملابس والعطور والساعات والأطعمة والمشروبات الغازية التي تنتشر في أي مدينة أوروبية، ويعلن عن هذه المنتجات بإعلانات مصممة وفق الطراز العالمي بالأفكار ذاتها، والفارق البسيط أنهم يستخدمون صور رجال ونساء من الصين، ويكتبون بالحروف الصينية، وعلى عكس الهند، لا ترى في الصين الأزياء التقليدية إلا في الأعمال الفنية، فالجميع يرتدي اللباس الحديث، نساءً ورجالاً.

لدى الصين سوق مالية تشبه سوق طوكيو وهونغ كونغ ولندن ونيويورك، وهي ثاني أكبر سوق مال في العالم، بعد السوق الأميركية، ولها كل خصائص رأسمالية الكازينو، بدون أي خصائص صينية، سوى استعمال اللغة الصينية. في الواقع تُكيّف الصين نفسها مع الاندماج بالسوق العالمية الرأسمالية بقوة أكبر، لقناعتها أن هذا الأمر يؤمن لها نموًا أكبر، بحيث تصبح مستقبلًا اللاعب الرئيس في العالم، وإن كان هذا على حساب العدالة الاجتماعية.

مقابل انتشار نمط مدينة وحياء عولمي، تغيب الصين القديمة عن الأنظار في المدن الكبرى، ولكن يكفي أن تبتعد بضع عشرات الكيلومترات في الأرياف، كي تشاهد الصين القديمة والبيوت البسيطة والمزارعين الصينيين الفقراء المقتصدين في حياتهم إلى حد بعيد. وترى التفاوت الاجتماعي الذي يكبر كل يوم، كما في أي بلد رأسمالي، حيث تنتشر البطالة والفقر إلى جانب الغنى الفاحش.

ما زالت الرقابة على الحياة صارمة، ويستمر تقييد حريات التنظيم والتعبير، وتسيطر الدولة على الإعلام، وتطبق على نحو واسع حجب وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، وتمنع وصول الكتب والصحف. مثلًا، عندما طلبنا كلمة السر في المطار، لربط هواتفنا الذكية بشبكة الإنترنت، طلبوا أن نذهب إلى جهاز، لنقوم بإجراء «سكان» لجوازات سفرنا، كي نحصل على كلمة السر الخاصة بكل منا، كي يتاح لهم معرفة ماذا تفعل. إضافة إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي غير مسموحة عدا «وتساب»، وقد أطلقت الصين برنامجًا صينيًا ينافس (فيسبوك)، ولكن الصينيين لا يعمدون طرّفًا لكسر الحظر والوصول إلى تطبيق (فيسبوك)، وهو منتشر بين الشباب.

من مفارقات الصين، بالرغم من نظامها الاقتصادي الرأسمالي الليبرالي، أنها تتمسك بتسمية نظامها بأنه «اشتراكي» ولكن بخصائص صينية، وأنها تطبق اقتصاد السوق، ولكن بخصائص صينية، ولكن الفروقات التي نراها في الصين تبقى في مجال الفروقات بين أنماط الأنظمة الرأسمالية في بلدان مختلفة، فلا يوجد نموذج موحد لاقتصاد السوق، فنظام اليابان الرأسمالي يختلف عن الأميركي، والأميركي يختلف عن الأوروبي، وفي أوروبا، يختلف البريطاني عن الفرنسي وهكذا، لكن الدعاية الصينية تبقى متمسكة بهذه التعابير، كون الحزب الشيوعي مستمرًا في قيادة البلاد الشاسعة وفرض نمط سياسي شمولي، وهذا هو الاختلاف الجوهرى عن الرأسماليات في العالم المتقدم، أي غياب الديمقراطية وضعف سيادة القانون وحقوق الإنسان، وغياب الحريات العامة المعهودة في الدول الغربية أو اليابان أو حتى تايوان.

ومن أطرف التبريرات التي يوردها الصينيون، لتبرير التفاوت الكبير في الدخول وعودة رأسمالية كبيرة بطموحات أمبريالية، ما أورده (وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي) في كتابه «الاقتصاد الصيني»، أن «قوانين

التوزيع تتمثل في طلب الصين للاشترابية المتميزة، أي جعل جزء من الشعب يحقق الثراء أولاً، وبعد ذلك تأخذ الجماعة التي حققت الثراء في البداية بيد الآخرين لتحقيق الثراء، وفي النهاية يتم الوصول إلى الغنى والثراء المشترك<sup>(13)</sup>».

وهنا، ثمة سؤال: هل سيبقى 1.33 مليار نسمة يرزحون تحت حكم شمولي يجمع حريات التعبير والتنظيم وحقوق الإنسان.. إلخ؟

في الواقع، ما حققه الحزب الشيوعي الصيني يمنحه مشروعيه ورضى وثقة الصينيين، ولذلك الصينيون في المجمل راضون، وهم يدركون أخطار التغيير السياسي المستعجل، وقد أعطتهم التجربة الروسية درساً قاسياً، إضافة إلى أن الطبقة الوسطى والغنية الجديدة من الصينيين تكونت بفعل سياسات الحزب الشيوعي منذ 1978، وقد فتح الحزب الشيوعي أبوابه أمام هذه الطبقات لتشارك في القرار، وأصبح غالبية المنتسبين الشباب إلى الحزب هم من الفئات الوسطى والغنية، وأصبحت هذه الفئات تشكل الجزء الأكبر من قاعدته الاجتماعية الفاعلة، ولكن هذه الطبقات بدأت تشكل ضغطاً أكبر على الحزب، باتجاه مزيد من الانفتاح ومزيد من المشاركة في القرار. وقد راهن خبراء غربيون كثر على انفجار المطالبة بالحريات العامة، مع ارتفاع مستويات الدخل ونمو الطبقات الوسطى والغنية وإدخال الصين في صراعات داخلية تعرقل صعودها، ولكن لم يتحقق أي من رهاناتهم، حتى الآن على الأقل.

لعل منطقة «زينتياندي» تعبر اليوم ببلاغة عن الصين الحديثة، فهي منطقة تقع وسط شنغهاي، وهي منطقة للنخبة تعج بالمطاعم والحانات الراقية والمتاجر الكبرى الفاخرة؛ حيث ترى الصينيين حديثي الثراء قادمين إليها في المساءات. ولكن «زينتياندي» ذاتها كانت مهد الحزب الشيوعي الصيني، فهنا قام الشاب ماو تسي تونغ، مع 11 من رفاقه، بتأسيس الحزب الشيوعي الصيني، في 23 تموز/ يوليو 1921، وقد أصبح ذلك المكان الثوري محاطاً بتلك الأماكن الفاخرة، وصار معبراً ببلاغة عن وضع الصين اليوم.

### خلاصة منهج تجربة الصين في التنمية الاقتصادية:

الحروب مكلفة، والصين دولة فقيرة، وتحتاج الصين إلى الاستقرار، ولذلك رفع الصينيون شعار «التنمية السلمية»، ولم تكن أسواق الصين كافية لتحقيق التراكم من أجل التنمية، فعقدوا صفقة مصالحة مع «الأمبريالية» الأميركية والغربية، كي يتاجروا معهم في تجارة مربحة للطرفين، مقابل ألا يلعبوا على ساحة السياسة العالمية أي دور يزعج الغربيين، وتحول الحزب الشيوعي الصيني الممسك بالمجتمع الصيني، وتحولت قيادته، من قيادة أيديولوجية إلى قيادة تكنوقراطية، لعبت دوراً حاسماً في تطور الصين، وجعل الصين أكبر شركة في العالم، بسبب تركيز قيادتها على التنمية الاقتصادية. وبالمقابل، أبقت القيادة الصينية أبواب الصين موصدة أمام التأثير الغربي السياسي في المجتمع الصيني والنخب الصينية، ونجحوا إلى حد بعيد في هذا.

على صعيد التنمية الاقتصادية، سارت الصين بسرعتين، فقد قالوا: لا نستطيع أن ننهي الصين بكاملها،

(13) وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، الاقتصاد الصيني، دار النشر الصينية عبر القارات، ص 105.

فلنعمل على تنمية مناطق محددة، كي تصبح قاطرة نمو للمناطق الأخرى الأقل نموًا. كما سارت على ساقين، فقد قالوا: لا نستطيع أن نعمم مبادئ اقتصاد السوق على كامل الصين، فلنبدأ بالمناطق الاقتصادية الخاصة ثم نوسعها، ثم لم يكن بمقدور الصين تنمية المدينة والريف معًا، فقالوا: لا بد أن نجعل تنمية المدن تقوم على حساب الريف، وعندما تصبح المدن غنية ستساعد الريف. ولم يكن بمقدور الصين أن تجعل الجميع أغنياء دفعة واحدة، لذا قالوا: فلنجعل البعض أغنياء ثم يقوم هؤلاء بمساعدة الآخرين كي يصبحوا أغنياء، ولم يكن لدى الصين موارد كافية للتنمية، فقالوا: لنفتح الباب للاستثمار الأجنبي، ولكن بشروطنا، ثم قالوا للمستثمر الأجنبي: إن أردت الاستثمار في الصين فعليك أن تعلمنا ما تعرف، وعملوا لتحريض المنافسة بين الشركات الكبرى للقدوم إلى الصين، وأصبح من ينتج في الصين يكسب المنافسة. وللحفاظ على الاستقرار، أبرموا مع الطبقات الصاعدة والطامحة اتفاقًا غير مكتوب، جوهره «حرية الإثراء مقابل الاعتراف بدور الحزب الشيوعي الصيني». وقد نجحوا في كل هذا.

### دروس تجربة نمور آسيا:

المقارنة تنتج معرفة واقعية، فإذا قارنا التجربة العربية مع التجربة الآسيوية؛ فإن الفوز سيكون من نصيب الأخيرة. أحد دروس تجارب النمور الجنوب شرق آسيوية وحتى الصين، هي أنها لم تترك العلاقات الاقتصادية الخارجية لحرية السوق والقطاع الخاص، كما أنها لم تقمع القطاع الخاص، بل اعتمدت عليه كمحرك رئيس للتنمية، وقامت الدولة بتوجيه تلك العلاقة بأشكال مختلفة، فوجهت النمو في الطريق الصحيح، أي «التنمية بقيادة الدولة للسوق، وليس بقوى السوق المنفلتة من أي رقابة». إن التجربة الآسيوية هي باختصار تجربة الدولة التنموية التي صاغت نموذجًا جديدًا، لا ينسخ التجربة الليبيرالية الفاشلة في كثير من الدول، ولا يتبع نهج الوصايا العشر للمؤسسات الأمبريالية، ولكنه صمم نموذجًا تنمويًا جديدًا مرئيًا قابلاً للتعديل من خلال التعلّم عبر التجربة. ولا شك أن نمور آسيا، وكذلك الصين، إلى حدٍّ ما، قد استفادت من التجربة اليابانية، ومن تحويل فوائض الزراعة والصادرات لتنمية الصناعة، كما استفادت من الحرب الباردة، فقد دعمتها الدول الغربية في مواجهة الشيوعية ووقف مدها الذي بدا كاسحًا في جنوب شرق آسيا، بعد الصين وكوريا ثم فيتنام ولاوس وكمبوديا، بينما فشلت الدول العربية من الاستفادة من تجارب اليابان أو تجارب نمور آسيا أو الاستفادة من الحرب الباردة. وبينما أنتجت الثقافة المقتصدّة لشعوب شرق آسيا معدلات ادخار مرتفعة توجّهت نحو تمويل التنمية وتمويل الصناعة، فقد التهم الميل الاستهلاكي العربي، سواء من حيث مستوى الاستهلاك الفردي أم الاستهلاك العام، جزءًا كبيرًا من الفوائض، فلم يبق الكثير للاستثمار.

من خلال دراسة الدكتور محمود عبد الفضيل، لتجربة نمور آسيا التنموية<sup>(14)</sup>، يمكن أن نوجز عوامل النمو المشتركة بينها، وهي أن نمور آسيا لم تلتزم بالتوجه الاقتصادي الليبرالي، وبقيت الحكومة هي الموجه الرئيسي لتعبئة الموارد، وحددت الحكومة القطاعات الاستراتيجية ذات الأولوية بالتنمية، ووضعت معايير لها مثل: القيمة المضافة، مستوى مهارة قوة العمل، كثافة رأس المال، التوجه نحو التصدير، أي بقي للدولة دور فاعل وتدخل، وكان لديها قطاع عام اقتصادي كبير استخدمت عوائده في تمويل التنمية، وحافظت

(14) محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000.



على درجة عالية من التحكم المركزي في الأسواق والمؤسسات الرئيسية لتحقيق الأهداف التنموية، ولعبت الدولة دورًا مركزيًا في تحويل فوائض الزراعة نحو تمويل التصنيع الموجه نحو التصدير، أي بقي للتخطيط الحكومي دور رئيس. ولم تفصل بين السوق والخطة الاقتصادية، بل دمجت بين الخطة والسوق الحرة، وأقامت شراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد لعبت العوامل الثقافية دورًا مركزيًا، تجلى في ثقافة العمل والادخار والاقتصاد ومعدلات الاستهلاك المنخفضة وعدم الإسراف؛ فتمكنت تلك البلدان من تحقيق معدلات ادخار مرتفعة زادت عن 35 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ووصلت حتى 50 في المئة أحيانًا، وشجعت الاستثمار المحلي والقطاع الخاص الذي اندفع للمساهمة بقوة في التنمية الاقتصادية كمشروع وطني، وشجعت الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة من جنوب شرق آسيا أولًا، وسمح ذلك بمعدلات نمو مرتفعة تزيد عن 7 - 8 %، لسنوات عديدة. واهتمت دول نمور آسيا بالتصنيع، وبدأت بالتصنيع الخفيف كونه متاحًا، مع وعي بأهمية تطوير التصنيع الثقيل والصناعات الإلكترونية وتقانة المعلومات، وإقامة مجمعات صناعية كبيرة تنسق مع الحكومة شكلت قاطرة للتنمية، وتحويل الصناعة كثيفة العمالة القائمة على الإحلال محلّ الواردات إلى صناعة كثيفة رأس المال وقوة العمل الأعلى تأهيلًا ودخلًا والموجهة نحو التصدير. واهتمت بتنمية حصة الصادرات الصناعية في صادراتها العامة، وأتاح ذلك تحقيق معدلات نمو صناعية مرتفعة، وانفتحت على العالم الخارجي بالطريقة التي تعزز تنميتها، وفرضت رقابة على تحويل النقد بما يخدم تنميتها، وركزت على تطوير التعاون الإقليمي مع محيطها، ولم تهمل الجانب الاجتماعي، فاهتمت بإقامة مشاريع سكن حكومي منخفض الإيجار للجميع، ونظام تأمينات اجتماعية وصناديق تقاعد. وقد خالفت في تجربتها التنموية الناجحة كل الوصفات الجاهزة للبنك الدولي ومؤسسات العوامة التي تتحكم بها الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.



## الفصل الثاني

## التجربة العربية في التنمية الاقتصادية

### نظرة عامة على التنمية العربية:

على الرغم من أن كثيرًا من التقارير تتناول الدول العربية ككتلة، وأن كثيرًا من الكتب تعالج قضايا العرب عمومًا، وأن للعرب جامعة عربية تتفرع عنها العديد من المنظمات والمجالس حول مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية، من بينها صندوق النقد العربي الذي يصدر تقارير سنوية عن اقتصاد العرب ووضعهم الاقتصادي؛ فإن الفروقات الكبيرة بين العرب -من النواحي السياسية والاقتصادية والعمرانية والثقافية- تجعل من الصعب إطلاق أحكام عامة تنطبق على كل العرب بدقة. وأرى أن بالإمكان تقسيم العرب إلى المجموعات المبينة في الجدول أدناه.

جدول رقم (4) يبين توزيع العرب إلى مجموعات، بحسب المناطق الجغرافية وعدد السكان والدخل العام، في العام 2014.

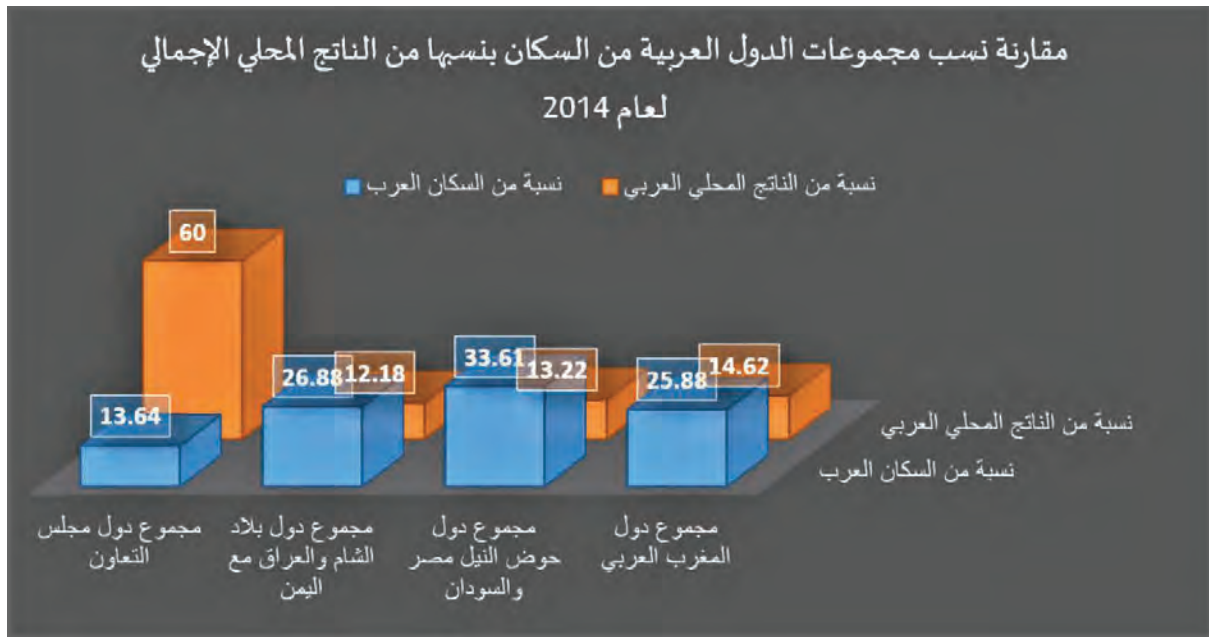
الدول	عدد السكان	نسبة السكان من إجمالي سكان الوطن العربي	قيمة الناتج المحلي الإجمالي	نسبة من الناتج المحلي العربي	وسطي حصة الفرد من الناتج
وحدة القياس	100 ألف نسمة	%	مليون دولار أمريكي	%	ألف دولار أمريكي
مجموع دول مجلس التعاون: السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، عمان، البحرين	50,342	13.64	1,663,361	60	33041
مجموع دول بلاد الشام: سورية ولبنان والأردن وفلسطين مع العراق واليمن	99,222	26.88	337,618	12.18	3403
مجموع دول حوض النيل: مصر والسودان	124,103	33.61	366,442	13.22	2953
مجموع دول المغرب العربي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا	95,531	25.88	405,295	14.62	4243
<b>إجمالي</b>	<b>369,198</b>	<b>100</b>	<b>2,772,716</b>	<b>100</b>	<b>7510</b>

المصدر: تقرير صندوق النقد العربي لعام 2014 استخلاص الباحث من جداول عدة في التقرير



يُظهر الجدول أن ناتج مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي يشكّل 60 % من ناتج مجموع الدول العربية، بينما يشكل سكانها أقل من 14%، أي تزيد حصتها من الناتج بأكثر من أربع مرات عن نسبة سكانها. بينما نرى المجموعات الثلاث الأخرى على العكس منها، حيث تزيد نسبة سكانها عن نسبة ناتجها المحلي، من مجمل ناتج العرب. وينعكس هذا الفارق بوضوح في تحقيق دول مجلس التعاون الغنية مؤشرات متقدمة في التنمية البشرية. ويعكس الشكل البياني رقم (4) هذه النسب.

شكل بياني رقم (3) يقارن نسبة ناتج مجموعات الدول العربية مع نسبة سكانها من مجموع العرب



المصدر: الرسم البياني من معطيات الجدول (3) أعلاه

## 1. تركيب الناتج المحلي الإجمالي العربي:

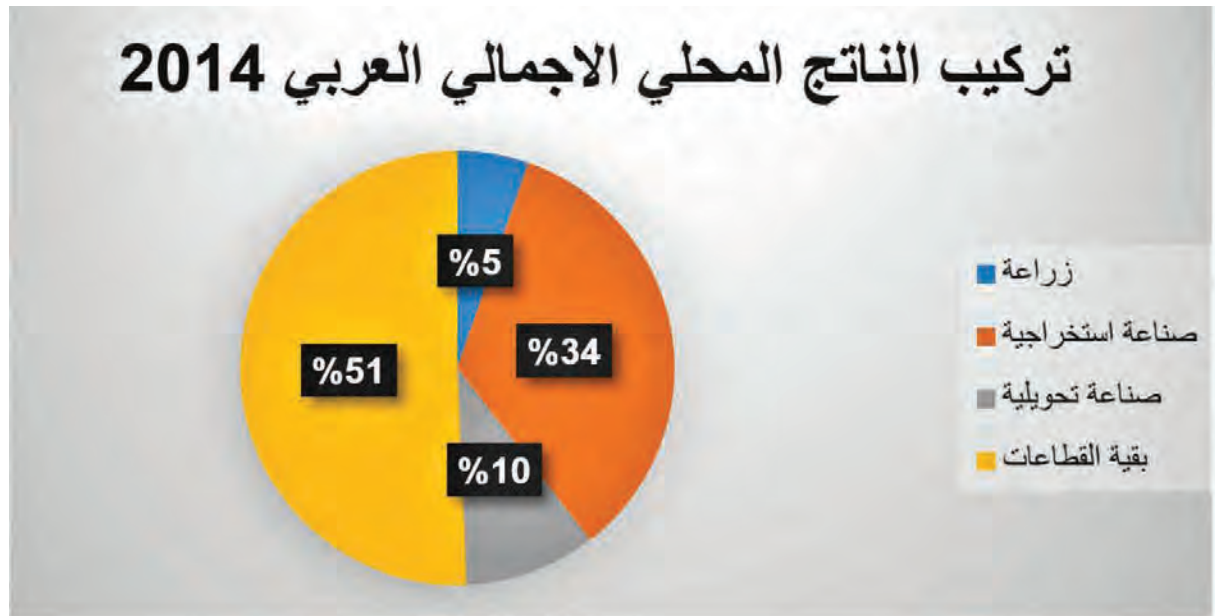
يعكس تركيب الناتج المحلي الإجمالي العربي فشل التنمية بشكل جلي. ويظهر هذا من خلال نسبة كل من الصناعة الاستخراجية المرتفعة نحو 35% من الناتج، مقابل حصة الصناعة التحويلية أقل من 10%، ويظهر الهيكل الضعيف بصورة أوضح، عند تحليل مكونات الصناعة التحويلية، لنكتشف أن جزءاً منها هو صناعات معتمدة على الصناعة الاستخراجية والمرتبطة بها، والجزء الآخر يتشكل بمعظمه من صناعات خفيفة ذات قيم مضافة متدنية، بينما تكاد تنعدم فيها صناعات المعدات والمكينات والآلات والمنتجات الكهروميكانيكية أو الكهربائية. وبناء على ذلك؛ لم تتحول البلدان العربية إلى بلدان صناعية، وهي ليست بلداناً زراعية، على الرغم من أن الزراعة تسهم بنسبة 5.3% من الناتج المحلي للدول العربية، حيث إن البلدان العربية بمجملها تعاني عجزاً زراعياً، وتعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد الغذاء.

جدول رقم (5) تركيب الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية لسنة 2014 (ملايين الدولارات)

القطاع	القيمة	نسبة القطاع	القطاع	القيمة	نسبة القطاع
زراعة	146,552	5.31	نقل ومواصلات وتخزين	186,537	6.77
صناعة استخراجية	943,373	34.21	التمويل والتأمين والمصارف	89,945	3.26
صناعة تحويلية	270,845	9.82	الإسكان والمرافق	170,655	6.19
تشيد	175,721	6.37	الخدمات الحكومية	348,094	12.62
كهرباء وماء وغاز منزلي	43,400	1.57	الخدمات الأخرى	84,020	3.05
تجارة ومطاعم وفنادق	290,995	10.55	إجمالي الناتج العربي	2,750,137	100

المصدر: تقرير صندوق النقد العربي لعام 2015

شكل بياني رقم (4) تركيب الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2014



الرسم البياني من معطيات الجدول رقم (6)

## ارتباط نمو الناتج العربي بارتفاع أسعار النفط:

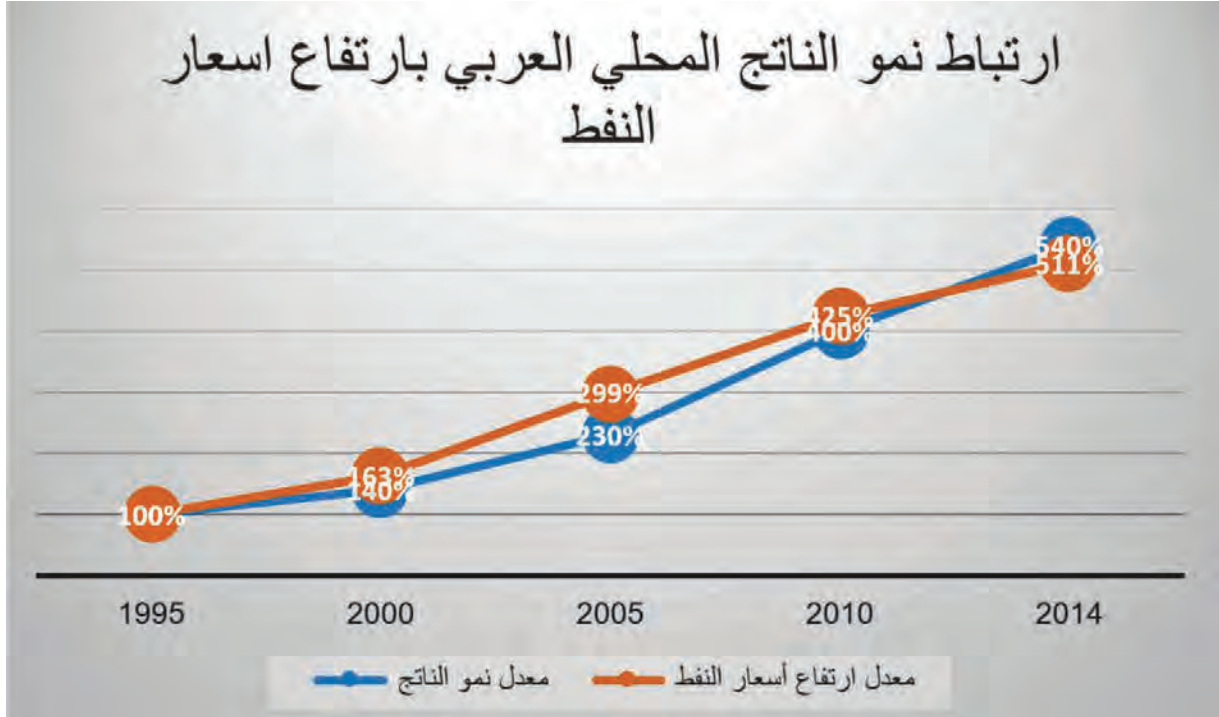
ما يجمع العرب هو أنهم فشلوا في تحقيق تنمية اقتصادية، إذ يكاد معظم الباحثين يُجمعون على هذه النتيجة. وإذا كانت دول مجلس التعاون قد حققت تنمية في قيمة ناتجها المحلي، مكنتها من تحقيق معدلات تنمية بشرية مرتفعة، فإن هذه التنمية لها طابع ريعي يعتمد على أسعار نفط مرتفعة من جهة، وعمالة مستوردة من جهة أخرى. ويظهر الجدول رقم (4) الارتباط القوي لحجم الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بارتفاع أسعار النفط، وهي أسعار معرضة للهبوط، علمًا بأن معظم قيمة هذا الناتج تعود لدول مجلس التعاون، إذ بلغت حصتها سنة 2014 نحو 60% من قيمة ناتج الدول العربية مجتمعة، كما بيّنا أعلاه.

جدول رقم (6) نمو ناتج البلدان العربية بالأسعار الجارية (مليون دولار أميركي):

2014	2010	2005	2000	1995	البيان
2755343	2070851	1166513	715909	507914	قيمة الناتج المحلي الإجمالي
540%	400%	230%	140%	100%	معدل نمو الناتج نسبة لعام 1995
85.60	71.21	50.04	27.39	16.75	وسطي أسعار النفط العالمية \$/برميل
511%	425%	299%	163%	100%	معدل ارتفاع أسعار النفط نسبة لعام 1995

المصدر تقرير صندوق النقد العربي لعام 2015 وموقع [inflationdata.com](http://inflationdata.com)

شكل (5) يبين ارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي العربي بارتفاع أسعار النفط نسبة إلى سنة الأساس 1995



#### الرسم البياني من معطيات الجدول (4)

إن دول مجلس التعاون التي حققت معدلات تنمية بشرية مرتفعة، وزيادة كبيرة في قيمة ناتجها المحلي الإجمالي، لم تتحول، حتى الآن على الأقل، إلى قوة تنمية اقتصادية ذاتية للنمو، مضمونة الاستدامة، في حال تراجع أهمية الطاقة من مصادرها الهيدروكربونية.

ومن جهة أخرى، فشلت الدول العربية غير النفطية في تحقيق تنمية اقتصادية ذات قيمة، على الرغم من أن عددًا منها يمتلك مصادر أولية وأراض زراعية وقوة عمل وبنية تحتية مادية وعلمية متطورة نسبيًا، تساعد في تحقيق تنمية اقتصادية وبشرية أفضل، لو توفرت الإدارة الناجحة. ولعل المثال الأكثر شهرة هو مقارنة وضع بعض البلدان العربية، وخاصة سورية والعراق ومصر وتونس والمغرب، مع وضع دول مثل والصين ونمور آسيا، في خمسينيات القرن العشرين، حيث كانت تلك الدول العربية تتقدم على كل من الصين ونمور آسيا، بل إن وضعها ظلّ حتى سبعينيات القرن العشرين متقاربًا، ومنذ السبعينيات بدأ التفاوت يبرز لصالح نمور آسيا أولاً ثم للصين بعدها.

## ضعف التجارة الخارجية كمؤشر على ضعف التنمية العربية:

يُعدّ وضع التجارة الخارجية من أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي للدول، إذ يشير إلى مدى تحقيق تنمية اقتصادية، ويتم تقييم وضع التجارة الخارجية بعدد من المؤشرات، مثل نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعجز فائض الميزان التجاري السلعي والخدمي، وهيكل تكوين الصادرات والواردات، ووسطي قيمة طن الصادرات إلى وسطي قيمة طن الواردات.

مع تحليل هذه المؤشرات في التجارة الخارجية العربية؛ يظهر لنا تدني نسبة التجارة الخارجية، إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، عدا الدول المصدرة للنفط التي يشكل النفط الخام معظم صادراتها، كما يظهر تراجع حصة التجارة العربية من التجارة الدولية، ويبرز عجز ميزان التجارة الخارجية لجميع البلدان العربية غير النفطية، بينما يتحقق فائض البلدان النفطية. وتسيطر المواد الخام ومنتجات الصناعات الخفيفة ومنتجات الزراعة ذات القيمة المضافة المتدنية على هيكل الصادرات العربية، بينما تسيطر المنتجات تامة الصنع والآلات والمعدات والمنتجات متوسطة وعالية التقنية على مستورداتها، وينعكس هذا في ارتفاع وسطي قيمة طن المستوردات، مقارنة بوسطي قيمة طن بالصادرات.

بينما ارتفعت حصة الصين في التجارة الدولية، من 1% عام 1981، إلى 10% عام 2015، ويشير د. ألبير داغر<sup>(15)</sup> إلى تقرير منظمة التعاون الاقتصادي OECD حول التنمية العربية 2006، الذي يرسم صورة قاتمة عن التطور الاقتصادي العربي خلال العقدين الأخيرين، وذلك من خلال إظهار تراجع الحصة العربية في التجارة الدولية من 8% في المجموع العام سنة 1981، إلى 2% في سنة 2002، وإظهار تراجع الحصة العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر من 2% سنة 1981، إلى أقل من 1% سنة 2006<sup>(16)</sup>.

وبحسب تقرير صندوق النقد العربي<sup>(17)</sup> 2015، بلغت قيمة صادرات الدول العربية لعام 2014 (فوب) مبلغ 1229.6 مليار دولار أميركي، بينما بلغت قيمة الواردات 889.3 مليار دولار، أي بفائض قدره 340.3 مليار دولار. وإذا استبعدنا قيمة الوقود والمعادن، وقد شكلت عام 2014 نحو 69.6% من الصادرات أي ما يعادل 855.8 مليار دولار، فإن باقي قيمة الصادرات تهبط إلى 373.8 مليار دولار. هذا الوضع سيزداد تدهوراً مع تراجع قيمة صادرات النفط والوقود، وهو احتمال قادم خلال عقد أو أقل من الزمن.

نقطة الضعف الأخرى تظهر في تركيب الصادرات، إذ تشكل منتجات الصناعة نسبة منخفضة فيما، لا تزيد عن 25%، بينما تبلغ المستوردات المصنعة نحو 60.7%. يضاف إليها أن معظم الصادرات الصناعية هي صادرات منتجات صناعات خفيفة منخفضة القيمة المضافة ومنخفضة الثمن، مقابل مستوردات صناعية من آلات ومعدات ومنتجات صناعية ثقيلة كهروميكانيكية أو إلكترونية مرتفعة القيمة المضافة ومرتفعة الثمن. وهذا النمط من التبادل مع العالم لا يساعد في التراكم، خاصة مع معدلات استهلاك مرتفعة.

(15) د. ألبير داغر، من أجل سياسية تنمية عربية منطلقاً مغايرة للطرح النيوليبرالي، منتدى المعارف، بيروت 2013 ص 100.

(16) د. ألبير داغر، المرجع السابق.

(17) تقرير صندوق النقد العربي لعام 2015



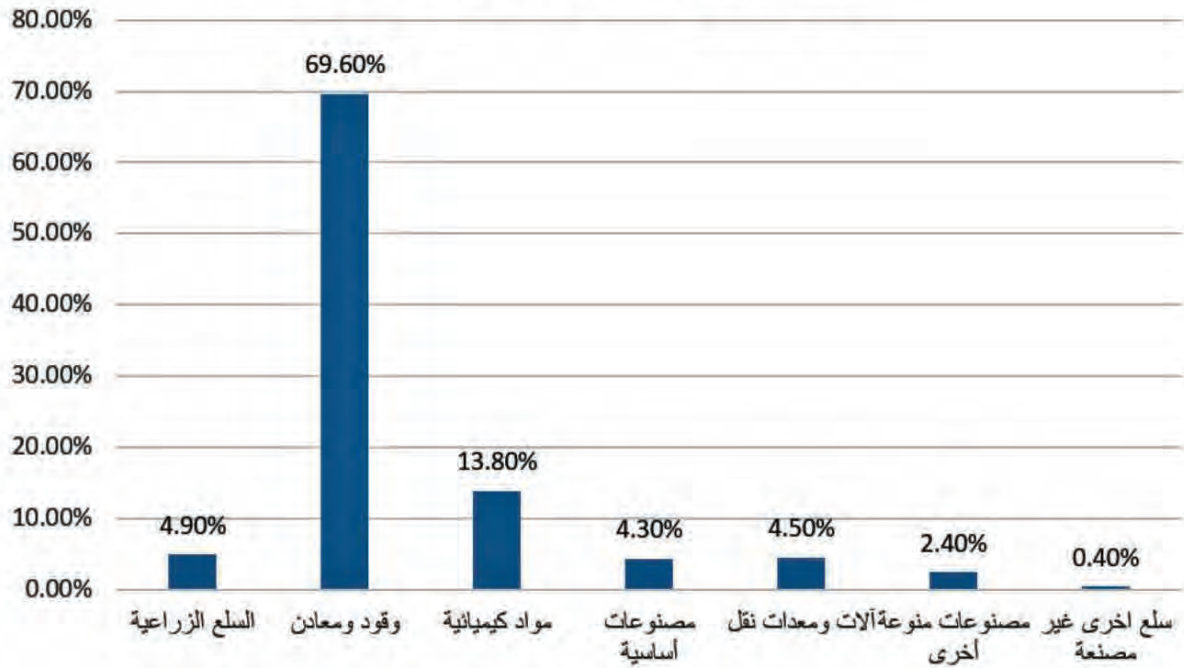
جدول رقم (7) الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية عام 2014 (نسبة مئوية):

السلع الزراعية	سلع أخرى غير مصنعة	مصنوعات متنوعة أخرى	آلات ومعدات نقل	مصنوعات أساسية	مواد كيميائية	وقود ومعادن	بيان
4.9%	0.4%	2.4%	4.5%	4.3%	13.8%	69.6%	صادرات
20.8	2.1	6.4	26.2	17.5	10.6	15.9	واردات

المصدر تقرير صندوق النقد العربي 2015

شكل بياني رقم (6) تركيب هيكل صادرات

الهيكل السلعي للصادرات العربية 2014



الشكل البياني من معطيات الجدول (7)



## ضعف البحث والتطوير والابتكار

يشكل البحث والتطوير قاطرة النمو لأي مجتمع، وفي كل المجالات المادية والروحية. ويعكس ضعف البحث العلمي والتطوير والابتكار التقاء مجموعة من العوامل الثقافية والقيمية والمؤسسية التي سنتطرق إليها بعد قليل.

تتسم المجتمعات العربية، بدرجات متفاوتة، بطابع تقليدي مشدود للماضي، ومشدود للنقل والتقليد، وتهتم كثيراً بالموروث وبالتقاليد، وتهتم بالآخرة أكثر مما تهتم بالحياة، وتنفق كثيراً من اهتمامها وأموالها من أجلها، ويخلق ذلك عقلية معادية للتغيير ومعادية للتطوير والابتكار. وما زالت تأثيرات الثقافة البدوية كبيرة، وهي ثقافة لا تنتظم بسهولة مع عقلية العلم وعمل الآلة والصناعة، وما تزال بقايا ثقافة الغزو تتمظهر في البحث عن الربح السهل والسريع والميل إلى كل ما هو ريعي، وقد عزز إنتاج النفط هذه الثقافة التي نمت، بخاصة منذ السبعينيات، نموًا أسرع من نمو ثقافة البحث والتطوير والابتكار، بسبب ارتفاع أسعار النفط، بل إن ثقافة التعلق بالماضي والحنين إلى استرجاعه قد نمت خلال العقود الماضية، وخاصة منذ سبعينيات القرن العشرين، مع ارتفاع أسعار النفط، التي ارتفعت معها قدرات بلدان الخليج على التأثير. ومن جهة أخرى، تطغى الثقافة الفردية التي لا تناسب العمل الجماعي وعمل المؤسسات، وتعادي الديمقراطية وإشراك الناس في القرار، بل تزايدت أحلام مجتمعاتنا بـ «المستبد العادل»، فحصلت على المستبد بدون عدل، الذي أوصد الأبواب والنوافذ ليمنع حتى الهواء الخارجي عن الشعب، ويكرس سيطرته «الأبدية»، فزادت العقول انغلاقًا؛ ذلك بأن العقل عندما يفتح، ينفتح في كل اتجاه، والعكس صحيح. وسنركز هنا على البحث والتطوير والابتكار المتعلق بالتنمية الاقتصادية فقط.

إن أبسط قاعدة في مسار التنمية هي التي تقول: «إذا أردت أن تحقق تنمية اقتصادية وبشرية وتقدمًا في العمران، فعليك أن تُقلع عن تكرار ما جربته في الماضي منذ عقود وقرون، وكانت نتيجته سلبية والفشل المقيم، وأن تسعى لتبتكر أفكارًا جديدةً وقيمًا جديدةً وأنظمةً جديدةً ومؤسساتٍ جديدةً لتعطيك نتائج جديدةً».

من أوضح المظاهر لدى الدول العربية، الخلل في سياسة البحث والتطوير R&D ومتسوى التنمية الإنتاجية وبرامج تطويرها وضعف مؤسساتها وضعف الإنفاق على البحث والتطوير، وضعف مردوده، وضعف خطط توطين التقانة وبرامجها، والاعتماد على استيرادها، «ومع أن الدول العربية تملك مؤسسات ومراكز للبحوث العلمية، فإنها تقع تحت تأثير فكرة (نقل التقانة) وليس العمل بغية توطين المعرفة وصولاً إلى الابتكار والإبداع وإنتاج المعرفة<sup>(18)</sup>». إضافة إلى أن الإنفاق على البحث العلمي ضعيف، إذ «لا يتعدى معدل الإنفاق على البحث العلمي في معظم الدول العربية 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي، ..... في حين يصل إلى 3.8% في السويد، و2.68% في الولايات المتحدة، و3.51% في فنلندا، و3.18% في اليابان<sup>(19)</sup>». «إن معدل نصيب المواطن العربي لا يتجاوز مبلغ 10 دولارات في السنة، من مجمل ما يُنفق على البحث العلمي. وللمقارنة تبلغ حصة المواطن في ماليزيا 33 دولارًا أميركيًا، بينما تسجل مستويات قياسية في الدول الأوروبية

(18) تقرير المعرفة العربي للعام 2009، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ص 168.

(19) المرجع السابق، ص 173

الصغيرة، مثل إيرلندا وفنلندا، حيث تبلغ 575 و1304 دولار، على التوالي<sup>(20)</sup>». وعند حصر عدد المنشورات العلمية العربية المحكمة في 47 اختصاصًا علميًا وتقنيًا، خلال السنوات العشر الماضية 1998-2007، بلغ عدد الأبحاث العلمية نحو 14000 مقالة (الشكل 7-5 والجدول 7-5) بينما نُشر في تركيا وحدها 9800 بحث، خلال الفترة نفسها<sup>(21)</sup>». و«يخسر العرب من الكادر رفيع المستوى أربعة أو خمسة أضعاف ما تخسره الصين أو الهند. وبعبارة أخرى: يمكن لهذين البلدين الآخرين أن يحافظا على المتخصصين لديهما أكثر من العرب.» و«بمقدور الصين أن تكرر للبحث والتطوير 155 مليار دولار أميركي، أو أكثر من خمس وثلاثين ضعفًا مما يمكن أن يكرسه العالم العربي على أساس الفرد الواحد»، وإن «أقل من 10 في المئة من العلماء المدربين في الوطن العربي هم الذين يقومون بالبحث. هكذا نبذل جهودًا هائلة لتعليم أناس بكلفة باهظة، ثم نتركهم ينتهون مهنيًا، أو يهاجرون<sup>(22)</sup>». «فإذا كان إجمالي عدد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات العربية قد بلغ نحو 180 ألف أستاذ جامعي، يحملون شهادة الدكتوراه، وإذا أضيف إليهم نحو 30 ألف باحث يعملون كمتفرغين للبحث في المراكز المتخصصة، فإن من الممكن تقدير الكتلة الأكاديمية العلمية المؤهلة العاملة في منظومة البحوث والتطوير العربية، بنحو 210 آلاف باحث، ينتجون نحو 5000 ورقة علمية في السنة، أي ما يعادل 24 ورقة علمية لكل 1000 أستاذ جامعي وباحث متفرغ. من ناحية أخرى، تشير المعطيات المتعلقة بالدخل القومي لسبع عشرة دولة عربية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ نحو 1042 بليون دولار عام 2006، فيما لم يتجاوز إجمالي الإنفاق على البحث العلمي بليون دولار في السنة، أي ما يعادل 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي، ونتج عنه 38 براءة اختراع، و5000 ورقة علمية. وهكذا يتبين أن كلفة الورقة العلمية الواحدة تصل إلى نحو 400 ألف دولار أميركي<sup>(23)</sup>».

من أبرز الأمثلة على فشل التنمية العربية، أن بعض البلدان العربية، وهي من كبار منتجي النفط في العالم ولديها أكبر الحقول وأكبر المشاريع، قامت على مدى عقود بأعمال واسعة للاستكشاف والحفر وبناء المنشآت النفطية، معتمدةً في كل ذلك على خبرات وتجهيزات مستوردة، وعلى شركات أجنبية ما زالت حتى اليوم. ولا يوجد حتى اليوم صناعات هندسية نفطية عربية، ولا شركات لتصنيع آلات الحفر، ولا حتى شركات حفر متطورة، ولا شركات تنقيب، ولا حتى شركات إقامة منشآت نفطية في الحقول. وبالمقابل، استطاعت الصين تطوير شركات في كل هذه القطاعات، وهي تتعهد اليوم كثيرًا من أعمال التنقيب والاستكشاف والحفر وبناء المرافق النفطية وغيرها، إضافة إلى أعمال التصميم والهندسة والمقاولات والإنتاج. وكذلك الأمر في مجالات المقاولات، فعلى الرغم من أن البلدان النفطية قامت ببناء عدد كبير من المشاريع السكنية والخدمية والتجارية، فقد بقي قطاع مقاولاتها ضعيفًا. وفي المجمل؛ لم تبني البلدان العربية منظومة وطنية للبحث والابتكار، ولم تتبنَّ التزامًا وطنيًا بالتنمية الصناعية. وعادة ما يكون مردود الإنفاق على مراكز البحث والتطوير منخفضًا، مما يجعله نوعًا من الهدر في غالبه. لذلك فإن الجزء الأكبر من الخبرات البحثية العربية مبعثرة وضائعة ومهدورة في أرجاء الوطن العربي.

(20) المرجع السابق، ص 175

(21) المرجع السابق، ص 178

(22) النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان العربية - الأبعاد الاقتصادية (إصدارات المركز العربي) الفصل الخامس: أصول الجمود العربي، أنطون زحلان، ص 266 و267.

(23) تقرير المعرفة العربي للعام 2009، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ص 182.



يذكر د. مراد ديانى أن «الابتكار ليس مجرد تعلّم فردي لمقاول أو شركة، بل هو مضمّن داخل نظام أوسع يتيح العملية الابتكارية، والابتكار ليس مرحلة معينة من مراحل الإنتاج، بل هو عملية تدريجية وتراكمية وغير خطية تبنى على علاقات شبكية معقدة، وعلى التفاعل المستمر بين الشركات والجامعات ومعاهد البحوث الحكومية والمراكز الإنتاجية وهيئات وضع المعايير والمصارف، وغيرها من الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية»<sup>(24)</sup>. ويرى أن «النموذج المضمّن للنظام الوطني للابتكار، الذي طورناه في هذا البحث، يبين بجلاء أن الاقتصادات العربية غير مؤهلة للاستخدام الإنتاجي للمعرفة، من توليد واستيعاب وتطبيق». ويتجلى الفقر المعرفي، بحسب د. ديانى، بأربع مؤشرات: (1) إنفاق الدول العربية على البحث والتطوير بلغ سنة 2007 نحو 0,2 في المئة، بينما بلغ في البلدان المتقدمة 2.3 في المئة، وبلغ متوسط الإنفاق المحلي الإجمالي للفرد على البحث والتطوير في البلدان العربية 14.3 دولار أميركي، بينما بلغ في الدول المتقدمة 712.8 دولار أي نحو 50 ضعفًا؛ (2) لم يتجاوز عدد الباحثين في عام 2007 عتبة 354.9 باحثًا عربيًا لكل مليون نسمة، مقابل 3363.5 باحثًا في الدول المتقدمة (جدول 6-2)؛ (3) لم ينتج الوطن العربي سنة 2007 أكثر من 1.31 في المئة، من المنشورات العلمية والأبحاث المنشورة في المجالات المحكمة (جدول 6-3)؛ (4) لم تبلغ حصة البلدان العربية من براءات الاختراع الأكثر توليدًا للقيمة (USPTO براءات الاختراع الثلاثية) عام 2007 سوى 0.5 في المئة، وكانت حصة البلدان المتقدمة 95.58 في المئة<sup>(25)</sup>.

### فشل التصنيع العربي:

تبدأ التنمية الاقتصادية، بالدرجة الأولى، من تنمية الصناعة ودعم البحث والابتكار. وقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009 إلى أن الدول العربية في عام 2007 أقلّ تصنيعًا منها في عام 1970<sup>(26)</sup>. فقد اتبعت جميع البلدان العربية تقريبًا استراتيجية الإحلال محلّ الواردات، أي التصنيع الموجه نحو تلبية احتياجات السوق الداخلية، بينما توجهت الصين ونمور آسيا، وقبلها اليابان، نحو الصناعة الموجهة نحو التصدير، وتقوم سياسة الإحلال محلّ الواردات على دور رئيس للدولة في توجيه التنمية، وعدم الثقة بقدرة السوق الحرة على تحقيق التنمية، واتبعت سياسة حمائية للصناعات الناشئة، إما عبر الحماية والحظر والمنع، وإما عبر فرض رسوم جمركية مرتفعة عالية على المستوردات المنافسة، ورفعت قيمة العملة المحلية لتؤدي الدور المحفز للاستثمار، وأقامت صناعات كثيفة العمالة ومنخفضة كثافة رأس المال، واعتمدت على استيراد السلع الرأسمالية والمواد الأولية ونصف المصنعة، وقدمت مستلزمات الطاقة بأسعار مدعومة، وحافظت على أجور يد عاملة منخفضة تشجع الاستثمار، ووفرت التمويل بتكاليف متدنية وقدمت إعفاءات ضريبية.

(24) د. مراد ديانى، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان العربية - الأبعاد الاقتصادية (إصدارات المركز العربي) الفصل السادس: أيّ نظم للابتكار في العالم العربي.

(25) د. ديانى، المرجع نفسه، ص 311.

(26) تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009.

ولكن هذه السياسة استمرت في التصنيع الخفيف وتصنيع كل شيء بغير منهج، ولم تقترن بخطة لتنمية القدرات الصناعية، ولم تهتم بتنمية صناعة وسائل الإنتاج، ولم تقترن بتطوير صناعات ذات تقانة أعلى وقيم مضافة، ولم تطور صناعة السلع الرأسمالية أعلى، كما فعلت الصين ونمور آسيا واليابان من قبل، وبقيت تعتمد على استيرادها، فبقيت في تبعية تكنولوجية قوية.

لقد فشلت التنمية العربية، لأنها أهملت الصناعة، بينما نجحت الصين ونمور آسيا، وقبلهما اليابان، حين بدأت بالصناعات الخفيفة، ولكنها كانت في الوقت نفسه تستخدم فوائض الزراعة وفوائض الصناعات الخفيفة لتنمية صناعة الآلات والمعدات وتطويرها باستمرار، وتتحول الصين اليوم إلى منافس حقيقي للبلدان الرأسمالية الكبرى، بينما ظلّ العرب يرزحون في مستنقع التبعية.

إن الحماية الشديدة التي طبقت في الدول العربية، التي اتبعت سياسة الإحلال محل الواردات، أدت إلى احتكار السوق الوطني من قبل قطاع الأعمال المحلي الذي حقق ربحاً ربيعياً، حيث غابت المنافسة، فضعت القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً، وبالتالي ضعفت قدرتها على التصدير، وتسبب تطبيق تسعير إداري لعدد من السلع وخاصة الطاقة في كثير من الهدر، وشجّع تطبيق سعر صرف مرتفع للعملة الوطنية وإعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية الصناعيين على استيراد السلع الرأسمالية، بدلاً من تنمية تصنيعها محلياً، وأدى ذلك إلى غياب البحث والتطوير R&D، وإلى استمرار ضعف الإنتاجية وضعف المردود الكلي لعوامل الإنتاج، وجرت مبالغة في دور الدولة الاقتصادي، وخاصة بناء قطاع حكومي كبير ومترهل وخاسر، واتباع تخطيط مركزي صلب وضعيف في الوقت ذاته، وتخصيص الموارد على نحو أقل إنتاجية، وقيام إدارة مركزية بيروقراطية رافقها فساد واسع، ونمو رأسمالية المحسوبيات أمام ما يُسمى بالإنكليزية Crony capitalism. إضافة إلى أن عدم التنسيق العربي جعل صناعات هذه البلدان تقتصر على السوق الداخلية، وخاصة للبلدان الصغيرة، فحرمها ذلك من مزايا اقتصاد الحجم.

بعد أن فشلت سياسة الإحلال محل الواردات؛ انتقلت الدول العربية، على غير هدى، إلى تحرير أسواقها، وقد أضعف ذلك الصناعات الخفيفة التي نمت منذ سبعينيات القرن العشرين. وفشلت أيضاً في تحقيق تنمية، إذ لم تكن هناك رؤية واضحة لتطوير الصناعة.

انتقدت «دراسة بريتون<sup>(27)</sup>»، سياسة الإحلال محلّ الواردات في العالم الثالث، التي امتدت سنوات وشملت دولاً كثيرة، وبيّنت أن «هذه التجربة للتصنيع المتأخر في البلدان التي اعتمدها، لم تؤد إلى تنمية صناعية، والسبب أنها امتنعت عن صناعة السلع الرأسمالية، واكتفت باستيرادها من الخارج، ثم لجأت إلى رفع أسعار عملاتها المحلية من أجل خفض فاتورة استيراد تلك السلع الرأسمالية وتشجيع الصناعيين على استيرادها، واعتمدت إجراءات حمائية بواسطة الرسوم الجمركية والعوائق الكمية وغيرها، لحماية السوق الداخلية لتلك الصناعات. وشكّل سعر الصرف المرتفع عائقاً أمام التصدير في تلك البلدان. والخطأ الثاني في سياسات تلك البلدان أنها توجهت منذ مطلع الثمانينيات نحو الخارج. وقد انتقد بريتون تلك السياسات، لأنها أغفلت ضرورة أن يكون لتلك البلدان ما تصدره إلى الخارج، قبل أن تفتح عليه. بكلام آخر: إن التوجه نحو الخارج كان سياسة فاشلة وشديدة الكلفة على تلك البلدان، لأنه حصل من دون أن يتأسس على قدرة إنتاجية محلية

(27) نقلاً عن د. ألبير داغر، دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد 22 - 23 أيلول/ سبتمبر 2011، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2013 (ص 181).

وفاعلية إنتاجية، لا تتحققان إلا بإنتاج السلع الرأسمالية، أي بالاستناد إلى قاعدة تكنولوجية محلية».

## دور الدولة العربية:

على الرغم من طغيان النهج الليبرالي المعادي للدولة ولتدخلها في الاقتصاد، وهو صدى للنهج الإنكلوساكسوني، فإن للدولة دورًا حاسمًا في عملية التنمية، والتنمية بحد ذاتها هي عملية لحاق لنمو متأخر. ويصبح دور الدولة أكبر في البلدان النامية التي لم يتكون فيها قطاع خاص كبير يقود عملية التنمية. وقد توزع تدخل الدولة العربية في عملية التنمية، بين التدخل الصلب لدولة متغولة، وبين التدخل الرخو لدولة بيروقراطية غير فاعلة وغير شفافة وفسادة في غالب الأحيان. بينما غاب التدخل الذكي والمرن الذي يفسح المجال أمام القطاع الخاص، ويوفر له الحوافز ضمن توجه محدد يحقق التنمية.

يرى الدكتور محمد عبد الشفيق عيسى أن «التصنيع المبكر لبريطانيا وفرنسا اعتمد على قوة الدولة الاستعمارية التي فتحت الأسواق لمنتجات القطاع الخاص، وأمنت له مواد أولية بأسعار رخيصة، وشكل طلب الدولة جهة عمل كبيرة بشروط مريحة، وكان سيف الدولة مسلطاً على رقاب المشتغلين (الطبقة العاملة)، وفرض شروط عمل مجحفة وقاسية بأجور متدنية ولساعات عمل طويلة، أما في ألمانيا وإيطاليا، فكان دور الدولة حاسمًا للحاق بمن سبقها ومثلها اليابان». ويرى أن بالإمكان «تفسير الإنجاز (المعجزة) في شرق آسيا، بعاملين أساسيين هما: الدور الفاعل للدولة، وطريقة التعامل مع المتغيرات الدولية، ويعني دور الدولة الفاعل: تدخل الدولة، أو توجيه الاقتصاد، والتدخل الفاعل الذي سمح بتبني سياسة صناعية محددة، تتميز بأربع سمات رئيسية هي: 1- المرونة: أي تغيير السياسات؛ 2- الانتقائية: أي تقديم حوافز بطريقة تمييزية بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وفق معايير حكومية؛ 3- التناسق: أي توافق عام حول أهداف السياسة الاقتصادية تحدد في خطط للتنمية والتصنيع؛ 4- التركيز: يعني تركيز على تعزيز التطور (استخدام التمويل)، حيث كانت الدولة تسيطر على القطاع المصرفي حتى ثمانينيات القرن العشرين، في كل من كوريا وتايوان»<sup>(28)</sup>.

تعلمنا دروس التنمية العربية أن التدخل الفاعل للدولة يتطلب قبل كل شيء الالتزام السياسي بقضية التنمية من قبل قيادة الدولة وقيادة القطاع الخاص وقيادات المجتمع السياسية والفكرية، ويتطلب قوة الدولة مقابل الجماعات المختلفة (جماعات الضغط)، كما يتطلب جهازًا بيروقراطيًا كفؤًا وقادرًا ومخلصًا للتنمية، وخطّة مركزية حكومية مرنة، وتوفير الأدوات بيد الدولة (القبض على التمويل)، وأن تمتلك الدولة القدرة على توجيه القطاع الخاص، لا أن تكون مجرد ميسر لتلبية طلباته، ويتطلب استقلالية جهاز الدولة في مواجهة المجتمع السياسي (نزع التسييس). ويدعو الدكتور طاهر كنعان إلى اتخاذ موقف غير عقائدي تجاه دور الدولة «لا مع ولا ضد»، بل يتبنى موقفًا موضوعيًا مبنياً على حاجات المجتمع وأهدافه في تحقيق التنمية المستدامة والمنعة الاقتصادية والرفاه لجميع المواطنين، بإنصاف وتكافؤ<sup>(29)</sup>.

(28) د محمد عبد الشفيق عيسى، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان العربية - الأبعاد الاقتصادية (إصدارات المركز العربي) الفصل الثالث: دور الدولة التنموي، دراسة مقارنة للخبرة المصرية المعاصرة، ص 117 و ص 122.

(29) الدكتور الطاهر كنعان، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان العربية - الأبعاد الاقتصادية (إصدارات المركز العربي) الفصل الثاني: الفضاءات الثلاث في دولة الإنتاج.

## الادخار والاستثمار:

إضافة إلى معدلات الادخار العربية المنخفضة التي لم تتجاوز 15 - 20 في المئة، من الناتج المحلي الإجمالي، عدا دول مجلس التعاون، ومعدلات الاستهلاك المرتفعة، اتسم موقف الدول العربية بالحذر تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأنتج ذلك مناخًا طاردًا للاستثمار، وأدى إلى انتشار الفساد وفرض شراكات لأبناء المسؤولين، بيروقراطية حكومية، وأسباب أخرى عديدة. ويشير تحليل معدلات الاستثمار إلى هروب الرساميل وسوء توظيفها وتدني عائدها وانخفاضها معدلاتها.

لقد هدرت الدول العربية الفوائض التي حققتها من إيرادات التجارة أو غيرها، بإنفاقها على رواتب عمالة فائضة في قطاعات الدولة، وعلى دعم بعض السلع وخاصة الطاقة. مثلًا «استخدمت مصر الربوع المتحصلة للدولة من بيع النفط وقناة السويس وهبات الدول العربية، في دعم أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية والاستمرار في توظيف خريجي الجامعات في القطاع العام»؛ بينما «عمدت الدولة الكورية في خلق ربوع تستفيد منها المؤسسات الإنتاجية المعنية .... من خلال حماية أسواق هذه المؤسسات من المنافسة الخارجية، والسماح لها باعتماد أسعار أعلى من الأسعار الدولية لمبيعاتها في السوق المحلية، وذلك مقابل أن تستخدم هذه المؤسسات الربوع التي وفرتها لها الدولة، لإنتاج سلع رأسمالية وبناء قاعدة تكنولوجية وطنية مستقلة»<sup>(30)</sup>.

«إن قيمة الاستثمارات التي نفذت في تجارب التنمية العربية، ما بين السبعينيات حتى منتصف العقد الحالي، قد بلغت نحو 2.7 تريليون دولار، وزعت بين القطاعات المختلفة بنسبة 45 في المئة لقطاعات البنى الأساسية، و33 في المئة لقطاعات الإنتاج السلعي (صناعة وزراعة)، و22 في المئة لقطاعات الخدمات. وبلغت حصة الدول العربية النفطية منها نحو 71 في المئة، والدول العربية متوسطة الدخل 25 في المئة، والدول العربية الأخرى 4 في المئة. وبذلك يُلاحظ أن الاستثمارات ضئيلة، إذا ما قورنت بالإمكانات المالية العربية المتاحة»<sup>(31)</sup>. ويعمم تقرير التنمية الانسانية لعام 2009 نتيجة مؤداها أن «معظم التدفقات المالية، من جراء زيادة أسعار النفط، لم يؤثر إيجابًا في الاقتصاد الحقيقي في الدول الخليجية، وإنما ساهم فقط في ظهور صناديق سيادية بأصول عالية، واستثمار نحو 350 - 400 مليار في الخارج، في استثمار مباشر وغير مباشرة وودائع مصرفية واستثمار مبالغ ضخمة في البورصات، أدت إلى تزايد الطلب فيها وارتفاع الأسهم بشكل جنوني»<sup>(32)</sup>.

(30) د. ألبير داغر، من أجل سياسية تنمية عربية، ص 133 و134.

(31) د. سميح مسعود، تحديات التنمية العربية، المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط مع جمعية جلامش الثقافية - كندا ص 18.

(32) المرجع السابق.

يبين تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تدفق الاستثمارات المباشرة إلى البلدان العربية خلال الفترة 2000 – 2014. ويظهر أن التدفقات كانت متواضعة في العام 2000، أي أقل من 6 مليارات دولار، ثم بدأت بالتصاعد مع ارتفاع أسعار النفط، وبلغت الذروة في عام 2008، بمبلغ تجاوز 97 مليار دولار، ثم تراجعت باستمرار حتى بلغ الرقم نحو 44 مليار دولار عام 2014.

جدول رقم (8) الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية بين 2003 و2014، المبالغ مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
تدفقات واردة 2014	5.9	9.4	7.3	16	25.2	47.6	71.6	82.1
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	مجموع
تدفقات واردة 2014	97.6	82.4	68.7	46.4	52.9	46.1	43.9	

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

ويبقى رقم تدفقات الاستثمار المباشر في السنوات الأخيرة صغيراً، إذا ما قورن بحجم الاستثمارات العالمية المتدفقة إلى مناطق أخرى في العالم، والتي بلغت 1228 مليار دولار عام 2014، أي نحو 3.6 في المئة فقط. وجزء كبير منها يأتي إلى قطاع النفط والغاز.

جدول رقم (9) حجم تدفق الاستثمار المباشر عبر العالم لعام 2014 (مليار دولار أمريكي)

بيان	اتحاد أوروبي	أميركا الشمالية	أفريقيا	شرق جنوب آسيا	جنوب آسيا	غرب آسيا	أميركا اللاتينية والكاريبي	دول متحولة	دول أخرى
استثمارات واردة	298	146	54	381	41	43	159	48	58
استثمارات صادرة	316	390	13	383	11	83	23	63	72

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2015<sup>(33)</sup>

(33) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص 70

وقد توزعت تدفقات الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية لعام 2014، كما هو مبين في الجدول (8) أدناه.

جدول رقم (10) حصة البلدان العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة سنة 2014 مليون دولار

الإمارات	السعودية	مصر	العراق	المغرب	لبنان	الأردن	الجزائر	السودان	عمان
10066	8012	4783	4782	3582	3070	1760	1488	1277	1180
تونس	قطر	البحرين	موريتانيا	الكويت	جيبوتي	فلسطين	الصومال	ليبيا	اليمن
1060	1040	957	492	486	153	124	106	50	-134
<b>مجموع</b>									<b>44334</b>

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

### بروز طابع ريعي غير منتج:

نتيجة لتلاقي مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية؛ نما في الاقتصاديات العربية طابع ريعي وعقليّة يُعبّر عنها المثل الشعبي «عقلية اضرب واهرب»، والكلمة التي يكررها التجار «استوردها أرخص». وأذكر الصراعات التي كانت تتم بين الصناعيين السوريين الذين كانوا يطالبون بالحماية، وبين المستوردين السوريين الذين كانوا يطالبون بالانفتاح، وخاصة بعد سنة 2000، وفي النهاية، انتصر المستوردون على الصناعيين، وتم تحرير التجارة السورية بدون دراسة وبدون خطة وبدون ترتيبات لحماية الصناعة الوطنية؛ فكانت النتيجة أن أغلقت آلاف المصانع الصغيرة والورش لإنتاج الملابس والأحذية والمفروشات وغيرها، وزادت موجة نزوح الصناعيين السوريين إلى خارج سورية، إلى مصر مثلاً.

يتخذ الطابع الريعي أشكالاً متعددة، منها ما يندرج تحت سلطة القانون وسيادته، ومنها ما يخرق القوانين، ولكن بدون حساب وعقاب. ومن أبرز أشكال الريع تحت ظل القانون ريع النفط الذي يباع بسعر يفوق تكاليف إنتاجه بمرات عدة (قد تصل إلى عشرات المرات) مشكلاً فائضاً كبيراً لا يرتبط بالإنتاج والإنتاجية، بل بسلعة نادرة لها وضع خاص واستثنائي. وهذا الدخل السهل يتيح للحكومات أن تغدق على شعوبها الأعطيات، ويعزز ذلك الإغداق العقلية الاتكالية والريعية لجزء كبير من مواطنيها. ويتيح لهذه الحكومات خلق جيهاة أعمال واسعة للقطاع الخاص المحلي بأرباح كبيرة مضمونة<sup>(34)</sup>، وتنبهي المضاربات بأسواق المال وتنبهي على نحو خاص القطاع العقاري الذي يؤجر بأجور مرتفعة جداً. إضافة إلى أن المساعدات التي تقدّمها الدول النفطية للدول العربية غير النفطية تنمي الطابع الريعي في اقتصاديات البلدان المستقبلية

(34) لاحظنا الأثر السلبي الكبير، لتقليص نفقات موازنات دول مجلس التعاون، وتقليص طرح مشاريع جديدة تمويلها الموازنة العامة، على قطاع المقاولات وقطاع الأعمال عموماً، مثلاً رأينا في الآونة الأخيرة عدداً من كبريات الشركات، مثل بن لادن وسعودي أوجيه، تعجز عن دفع رواتب عمالها لشهور عدة، بسبب تراجع الإنفاق الحكومي وتأخير سداد كشوف الأعمال.



للمساعدات، وتعد تحويلات العمالة الواردة إلى الدول العربية من عمالتها الخارجية ذات طابع ريعي؛ لأنها لا ترتبط بإنتاج وطني داخلي، وهذه كلها مصادر دخل لا تأتي من الإنتاجية المحلية ولا من ضرائب المواطنين.

في معظم الدول العربية، ينمو ما يسمى «ريع المنصب الحكومي»، إذ يشكل المنصب الحكومي أداة لتحقيق مكاسب فاسدة عبر الرشاوى والسرقات والابتزاز والسطو على الأملاك العامة، فيصبح المنصب الحكومي أداة منتجة لدخول غير مشروعة. وتندرج تحت الريع أرباح القطاع الخاص المعتمدة على مشاريع وفرص استثمار تتيحها الشراكة مع المسؤولين أو دفع الرشاوى لهم، أو الحصول على رخص استيراد سلع، يكون استيرادها مقيداً ومقنناً بالتراخيص المقننة، أو إرساء مناقصات المشاريع الحكومية ومستورديها على شركات محددة، مثال الخليوي في سورية سنة 2000 - 2001، أو الحصول على تمويل اعتماد مستندي بالعملة الصعبة لاستيراد سلعة مقيدة، وتسدد قيمة الاستيراد بالعملة المحلية بسعر صرف خاص يحدد قيمة العملة الوطنية بأعلى من أسعارها في السوق بمرات عدة، بينما يبيع رجل الأعمال السلعة المستوردة في السوق المحلية على أساس سعر الصرف في السوق الحرة، فيحقق أرباحاً مضاعفة دون جهد ودون مخاطر. ويندرج تحتماً أيضاً الحصول على وكالات أجنبية، بسبب علاقات رجل الأعمال مع المسؤولين النافذين، واستثمار عقارات ومنشآت للدولة بسعر بخس، أو الربح المتشكل نتيجة احتكار السوق، بسبب الحماية الزائدة التي تفرضها الدولة لحماية منتجات القطاع الخاص المحلي، ويُنتج ذلك أرباحاً ريعيةً مبالغاً فيها مع تقديم سلع بنوعية منخفضة، كما تُعدّ دخول الكفيل في دول الخليج ريعاً، بل إن أرباح السوق المالية القائمة على المضاربات هي أرباح ريعية، لأنها لا ترتبط بإنتاج.

### نمو سكاني مرتفع:

لم يتفوق العرب على الصين، أو على بلدان نمور آسيا، إلا بمعدلات الخصوبة ونمو السكان. ففي عام 1970 كان عدد سكان البلدان العربية 122 مليون نسمة، وأصبح عام 2016 قرابة 380 مليون نسمة، وهو يتضاعف كل 30 سنة. ويعود السبب إلى الزيادة الكبيرة في معدلات نمو السكان التي تبلغ وسطياً نحو 2.4 في المئة، بينما الوسطي العالمي 1.6 في المئة. تعني هذه الزيادة السكانية المرتفعة تدفق أعداد كبيرة من قوة العمل الجديدة القادمة إلى سوق العمل، وتعجز أسواق العمل عن استيعابها، ولا تتوفر استثمارات قادرة على خلق فرص عمل لهذه الأعداد الكبيرة، إضافة إلى حاجتها إلى تأمين مستلزمات التزايد السكاني الكبير الذي يضغط على السكن والمدارس والمشافي ومرافق البنية التحتية وموارد المياه والموارد الطبيعية وحجم الدوائر الحكومية وغيرها.

وبالرغم من هذا التزايد الكبير في السكان، ما تزال نسبة قوة العمل إلى السكان منخفضة، وبحسب تقرير صندوق العمل العربي لعام 2015، فقد بلغت هذه النسبة سنة 2014 نحو 33.2 في المئة. وتتفاوت هذه النسبة بين نسب مرتفعة تصل حتى 70 في المئة، في بلدان مجلس التعاون، حيث يقدم إليها جزء كبير من قوة العمل الأجنبية دون اصطحاب عائلاتهم، فيرتفع بذلك معدل قوة العمل إلى إجمالي السكان، وبين نسب منخفضة في بقية البلدان (في سورية تبلغ نحو 27 في المئة). بينما تبلغ نسبة قوة العمل إلى السكان في الدول المتقدمة أو الصين نحو 55 في المئة. ويعود السبب الرئيس إلى انخفاض مساهمة المرأة في سوق العمل التي لا تزيد على 22.2% من إجمالي قوة العمل، بحسب تقرير صندوق النقد العربي لعام 2015 أيضاً.

## إنفاق عسكري مرتفع:

يعكس الإنفاق العسكري العربي المرتفع حالة عدم الاستقرار التي تعيشها المنطقة العربية (حروب عربية إسرائيلية 1948، ثم 1956 ثم 1967 ثم 1973 ثم 1982 ثم 2006، حرب أهلية في لبنان استمرت من 1976 حتى 1989، صراع فلسطيني أردني 1969 ثم 1970، حرب الخليج الأولى 1980 – 1988، ثم حرب الخليج الثانية 1990 – 1991، ثم حرب الخليج الثالثة أو الغزو الأميركي للعراق 2003، وما تزال آثاره المدمرة مستمرة حتى اليوم، وحرب أهلية جزائرية 1990 - 2000، والآن ربيع عربي منذ 2011 تحول إلى خريف بلا زهور). لذلك يقدر الإنفاق الكبير على الجيوش والتسليح في البلدان العربية بما يزيد عن الإنفاق على التعليم والبحث العلمي والصحة مجتمعين.

إن عدم الاستقرار هو العامل الطارد الأول للاستثمارات الوطنية والأجنبية، إضافة إلى الموارد المادية والبشرية التي تلتهمها الجيوش. وقد ابتليت المنطقة العربية بخلق كيان إسرائيل المصطنع في فلسطين، الذي تسبب في سلسلة من الحروب لم تكد تنتهي، حتى جاءت ما يسمى «الثورة الإسلامية» في إيران بمطامع إيرانية جديدة في المنطقة، ورغبة في الهيمنة، وخلقت تهديدًا جديدًا فرض إنفاقًا عسكريًا ضخمًا في دول مجلس التعاون خاصة، إضافة إلى دور إيران في خلق الاضطراب في العراق منذ 1979، وفي سورية واليمن والبحرين منذ 2011.

## ضعف الترابط العربي

من ينظر إلى العرب من الخارج؛ فسيرى قوة كبيرة قادرة على التأثير. فقد بلغ عدد السكان العرب عام 2014 نحو 370 مليون نسمة، وبلغت قيمة ناتجهم المحلي الإجمالي في ذلك العام نحو 2772 مليار دولار، أي ما يقارب ناتج بريطانيا (2988 مليار دولار) وفرنسا (2829 مليار دولار) ويزيد على ناتج روسيا (1860 مليار دولار). وكان وسطي حصة الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام نحو 7510 دولار، تأرجحت هذه الحصة بين 96675 دولار للقطري، وبين 1464 دولار للموريتاني. وتبلغ مساحة البلدان العربية قرابة 10 ملايين كم<sup>2</sup>، أي تزيد قليلاً عن مساحة الصين، وتطل على مضيقين رئيسيين هما جبل طارق وباب المندب، وتقع جغرافية العالم العربي في وسط العالم، ويقع ضمن هذه الجغرافية المعبر المائي المهم قناة السويس، ويطل العالم العربي على مجموعة من البحار والمحيطات. وقد أقام العرب جامعة لهم منذ أذار/مارس 1945، أي قبل تأسيس الأمم المتحدة ببضعة شهور، وأقاموا كثيرًا من المؤسسات العربية المشتركة والمشروعات المشتركة، ويعقدون كثيرًا من القمم واللقاءات على مستوى الوزراء. وكل هذا يمكن أن يشكل قوة اقتصادية وسياسية، لو أحسن استثمارها. وهذا يتطلب قبل كل شيء علاقات وثيقة بين بلدانه.

ولكن من يقترب من الوضع العربي يرى الضعف الناجم عن التشرذم والتنافر، وضعف العلاقات التجارية والاستثمارية والبحثية والاقتصادية عمومًا. فالجامعة العربية أصبحت تشبه الأمم المتحدة، أي جهاز كبير بفاعلية ثانوية. وعلى الرغم من أن العرب قد أبرموا اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية 1957، ثم اتفاقية السوق العربية المشتركة 1964، سابقين أوروبا من حيث نصوص الاتفاقيات والشعارات، كما أبرمت الدول العربية اتفاقية تحرير التجارة في ما بينها سنة 1997، المعروفة اختصارًا بالجاتا (GFTA)،

وغيرها كثير من الاتفاقيات. فإن العلاقات الاقتصادية البينية لم تتحسن، بل ربما تراجعت بسبب حذر العرب من بعضهم؛ إذ يتم دومًا تغليب السياسي على الاقتصادي، فتبقى الاتفاقيات حبرًا على ورق.

تحتاج التنمية العربية إلى ترابط داخلي قوي للاقتصاد بين الأسواق العربية، وهذا يعني أن فروعًا صناعيةً وخدميةً تستجر جزءًا كبيرًا من مستلزماتها من قطاعات اقتصادية عربية أخرى، تقدم منتجاتها بيعًا إلى قطاعات أخرى وطنية مشترية، ما يعني إنتاج سلسلةٍ من القيم المضافة الداخلية. الاقتصاديات التي تبقى علاقاتها الداخلية محدودة، وتعتمد على استيراد مكوناتها من الخارج، ستعجز عن تحقيق تنمية، ولو كان تبادلها مع الخارج المعتمد على سلعة أو بضعة سلع فقط، مثل النفط والغاز، فهذا الوضع طارئ ولا يؤمن تنمية مستدامة، بل يضمن تبعية مستدامة.

تعكس التجارة البينية العربية ضعف الترابط الاقتصادي العربي على نحو جلي، فهي تتأرجح بين 10 - 12 في المئة، بالرغم من كل الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية.

جدول رقم (11) متوسط التجارة البينية العربية للفترة 2014

واردات عربية بينية	صادرات عربية بينية	بيان عن تجارة 2014
122094	121764	مليون دولار
13.7%	9.9%	نسبة من التجارة الإجمالية

المصدر تقرير صندوق النقد العربي 2015

نستدل على ضعف العلاقات البينية العربية من تدني نسبة قوة العمل العربية، في أسواق عمل دول مجلس التعاون التي تعتمد على العمالة الأجنبية إلى حد كبير، وعلى الرغم من عدم توفر إحصاءات رسمية، فإن العمالة الآسيوية القادمة من الهند والباكستان والفلبين وغيرها هي الغالبة، وبالتالي تقلص حجم تحويلات العمالة العربية إلى بلدانها، ويتقلص دور هذه التحويلات في موازين مدفوعات تلك البلدان ومساهمتها في تنميتها. وقد تراجعت نسبة قوة العمل العربية في دول مجلس التعاون بعد 2011، وقيام دول مجلس التعاون بوقف إعطاء تأشيرات دخول لمواطني عدد من البلدان العربية، تشمل العراق وسورية وليبيا واليمن.

ويغيب التعاون البحثي العلمي العربي، وهذه جبهة عريضة غير مستثمرة. والتعاون بين العلماء في مختلف البلدان العربية محدود جدًا. وترتب على ذلك محدودية نفاذ كل بلد عربي إلى القدرات العلمية للبلد الآخر، بينما يمكن للتعاون البحثي العربي أن يعطي نتائج أكبر بكثير من برامج بحث وطنية منفردة في كل بلد على حدة. ويحتاج هذا التعاون إلى عقد اتفاقات بين الدول العربية، وإقامة جمعيات مهنية لتأطير التعاون ومأسسته، ولكنه يحتاج قبل كل شيء إلى قرار سياسي.

## تقييم عام للتنمية العربية:

ليس من السهل الخوض في موضوع عريض، مثل تقييم عام للتنمية الاقتصادية العربية، بالرغم من صعوبة تعميم الأحكام على الجميع، حيث انقسمت الدول العربية، من حيث نمط نظامها الاقتصادي، إلى مجموعتين: الأولى مجموعة الدول التي حكمتها أنظمة عسكرية، واتخذ معظمها نهجًا شموليًا (اشتراكي) عدا البشير في السودان اتخذ اتجاهًا إسلاميًا، وانتهت جميعها إلى سلطات فاسدة؛ والمجموعة الثانية مجموعة البلدان الأخرى التي نهجت نهج الاقتصاد الحر.

في كتاب النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان العربية - الأبعاد الاقتصادية<sup>(35)</sup>؛ توضح القراءة المتأنية للجدول الملحق رقم (1-1-ب) أن أيًا من الدول العربية لم تتمكن من تحقيق هيكلية يعتد به، بين عامي 1985 - 2008، أي لم تتمكن أي من هذه الدول من مقابلة الشروط التقليدية للتحوّل الهيكلي، وتعني هذه الملاحظة أن ما حدث من تحولات في هياكل الاقتصادات العربية كان تحولات مشوهة، تتفاوت في مصادرها بين الدول».

وإذا أخذنا أكبر الدول العربية مثالاً، وهي مصر، فقد «بيّنت دراسة للراحل يوسف صايغ، غطت المجريات الاقتصادية العربية للفترة الممتدة من 1960 - 1983، أن الدول العربية اتسمت فترة الستينيات بمستوى مرتفع من الأداء.... وعلى سبيل المثال لا الحصر، تساوى متوسط الدخل الفردي في مصر مع مثيله في كوريا الجنوبية عام 1950، وأصبح متوسط الدخل الفردي، في الوقت الحالي في مصر، يمثل أقل من 20 في المئة من مثيله في كوريا الجنوبية»<sup>(36)</sup>.

وفي بداية الستينيات، بدت مصر أكثر تقدمًا من كوريا الجنوبية، على صعيد التصنيع، وتشابه البلدان آنذاك في إقامة صناعات تركز على كثافة استخدام اليد العاملة... واستخدمت كوريا العوائد بالعملات الصعبة التي حققتها المرحلة الأولى، للانتقال في عقد السبعينيات إلى مستوى أعلى من التصنيع، من خلال إقامة صناعات كيميائية وثقيلة وغير ذلك. أما عملية التعميق upgrading الصناعي هذه، فلم تكن هدفًا حكوميًا في مصر<sup>(37)</sup>.

التجربة المصرية «افتقدت للاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتنمية تساندها دعائم متعددة وانتهاج سياسة صناعية متكاملة تمزج بين تطوير الصادرات والإحلال الانتقائي المتدرج للواردات، وتنمية صناعة السلع الرأسمالية تدريجيًا. واتسمت التنمية المصرية بتركّز النمو في القطاعات غير السلعية الأساسية، حيث تمثلت القطاعات القائدة للنمو في الإسكان والبناء والعقارات وفي السياحة الأجنبية والاتصالات الهاتفية المحمولة. إضافة إلى أن النمو الاقتصادي على المستوى الكلي لم يصاحبه تحسن متناظر، في مستويات المعيشة للأغلبية الاجتماعية، بل أدى إلى انفلات معدل التضخم السعري، وإلى التدهور النسبي لمستويات المعيشة لشرائح اجتماعية واسعة،

(35) النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان العربية - الأبعاد الاقتصادية (إصدارات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات سنة 2013 ص 43.

(36) د. سميح مسعود، تحديات التنمية العربية، المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط مع جمعية جلعاش الثقافية - كندا ص 28.

(37) د. ألبير داغر، من أجل سياسية تنمية عربية، ص 134.

وتعمقت فجوة التفاوت في توزيع الدخل والثروات عبر الزمن»<sup>(38)</sup>.

إن تحليل التجربة التنموية، لكل من سورية والعراق والجزائر، يؤدي بنا إلى نتائج مماثلة تقريباً. ويمكننا أن نجمل مجموعة العوامل التي ساهمت في فشل التنمية الاقتصادية في هذه البلدان؛ «فالسبب ليس قلة الاستثمارات، بل تبديدها، وليس ندرة العقول، بل نذيتها»<sup>(39)</sup>، ويعد ضعف الاهتمام بالبحث والتطوير، وضعف الإنفاق عليه وضعف مردوده، من أهم الدلائل، وهذا يعكس غياب الرؤية التنموية الواضحة لتطوير الصناعة، وفشل سياسة التصنيع الموجه للداخل أو سياسة الإحلال محل الواردات، لأنها لم تقترن بتطوير صناعات ذات تقانة أعلى، كما فعلت الصين ونمور آسيا واليابان من قبل، وانخفاض ومعدلات الادخار، مع ارتفاع معدلات الاستهلاك، وتطبيق تخطيط ضعيف وصارم في الوقت نفسه، والتضييق على القطاع الخاص، وإقامة قطاع عام مترهل ابتلع كثيراً من الاستثمارات الحكومية، وسيطرت الدولة التدخلية المتغولة غير الذكية، وغير الفاعلة، وغير الشفافة، والبيروقراطية، والفاسدة، وضعف المحاسبة والمراقبة، والدولة الأمنية وتدخل أجهزة الأمن المفرط في مناحي الحياة الاقتصادية كافة إلى جانب الحياة السياسية والعامية للناس، بما يشكل مناخاً كابحاً للإنتاج والإبداع، واختيار كوادرات الدولة على أساس الولاء، على حساب الكفاءة والنزاهة، وترهل الإدارة الحكومية وسيادة الارتجالية والفضول، وسيطرة بيروقراطية حكومية قاتلة للإبداع وفسادة، وضعف كفاءة المؤسسات والمجالس الحكومية والخاصة التي تدير مختلف مناحي الاقتصاد، وإقامة مناخ استثماري غير جاذب، وهروب الرساميل، وسوء توظيفها وتدني عائدها، وضعف إنتاج المعلومات وضعف إتاحتها وتشويبهها، وضعف البنية التشريعية وعدم وضوحها وعدم ثباتها، وارتفاع الإنفاق العسكري، والتفاوت المتزايد في توزيع الدخل، وفشل في تأهيل قوة العمل وارتفاع العمالة غير المؤهلة، والعداء العربي لأي مشروع نهضوي عربي والحروب والصراعات التي بددت الأموال والإمكانات، وخلقت مناخاً طارداً للاستثمارات، وقطاع أعمال عربي بلا أي مشروع وطني، وغلبة العقلية الريعية على نشاطاته.

إضافة إلى الدول العربية المذكورة أعلاه، تنطبق معظم تلك الأسباب على فشل تجربة تونس والمغرب وليبيا والسودان واليمن، وإن وجدت بعض الفروقات عن تجربة سورية والعراق والجزائر ومصر.

مثلاً «في تجربة الكويت والخليج العربي، يؤدي التوسع في الملكية العامة للدولة (وإن كان نتيجة محاولات الإنقاذ والتقويم) إلى سيطرة البيروقراطية الحكومية على مختلف الأنشطة الاقتصادية، وإدارتها بأساليب غير مجدية، يضاف إلى ذلك أن تجربة الكويت وغيرها من تجارب أخرى في بلدان عربية أكدت عدم حرص ممثلي الحكومة على أموال تلك المؤسسات التي تعاني تراجع الأداء وتحقيق الخسائر، ثم يقوم هؤلاء المسؤولون بالسعي لدى الحكومة لزيادة رساميلها على حساب المال العام»<sup>(40)</sup>.

تختلف تجربة دول مجلس التعاون قليلاً عن تجارب البلدان العربية الأخرى، فقد حققت تقدماً في

(38) محمد عبد الشفيق عيسى، كتاب النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان العربية - الأبعاد الاقتصادية (إصدارات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) الفصل الثالث: دور الدولة التنموي، دراسة مقارنة للخبرة المصرية المعاصرة، الصفحات 152 - 153 - 158

(39) العرب والتجربة الآسيوية، الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000

(40) عامر ذياب التميمي، دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد 22 - 23 أيلول/سبتمبر 2011، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2013 (ص 143).



التنمية البشرية بفضل عائدات النفط الكبيرة، كما حققت تقدماً أفضل في بناء بعض الصناعات، وخاصة المعتمدة على النفط، مثل تكرير النفط وبعض الصناعات البتروكيميائية، وعلى الرغم من ذلك، بقيت معتمدة على النفط إلى حد بعيد، ولم تستطع تنوع اقتصادها، بما يضمن لها تنمية مستدامة، وقد اتجهت إلى تكوين صناديق سيادية مستقبلية تستثمر أموالها في الخارج، بينما نما في أسواقها نشاط عقاري واسع يدرّ دخلاً ريعياً على المالكين، كما نمت فيها أسواق مالية مع ميل إلى المضاربة، وبقي نموها قائماً على أيدي عاملة أجنبية مستوردة غير مستقرة وغير دائمة، وبقيت أسواق عملها حذرة من قوة العمل العربية، ولا يبدو أن لديها لديها خططاً لتعديل هذا الوضع مستقبلاً.

إن فشل التنمية العربية يكاد يختزلها سبب جوهري واحد، وهو النقل والتقليد الذي لجأت إليه كل البلدان العربية، سواء تلك التي انتهجت نهج التخطيط وتعظيم دور الدولة مقلدة النموذج السوفيتي، أم تلك التي انتهجت نهج السوق الحر مقلدة النموذج الليبرالي، بينما غاب النموذج الوطني الذي يصاغ وفق شروط وظروف تساند التنمية الاقتصادية الوطنية، على غرار ما فعلت الصين وما فعلته اليابان من قبل، أو ما فعله نمور آسيا أيضاً، وحققت تنمية فعلية، بينما فشل العرب المقلدون.

### خلاصة تجربة الصين وتجربة العرب في التنمية:

لم يكن تحقيق نجاح يشبه نجاح الصين بالأمر الممكن للدول العربية، ولكن الدول العربية لم تحقق تنمية اقتصادية تشبه أيّاً من التجارب الأقل نجاحاً من الصين، مثل الهند أو البرازيل أو المكسيك أو الأرجنتين، أو حتى مثل ماليزيا أو الجارة تركيا.

من خلال عرض التجريبتين؛ يتبين أن العامل الجوهري في نجاح الصين وإخفاق العرب هو أن الصين امتلكت مشروعاً وطنياً للتنمية، وعملت بدأب وحزم على تحقيقه، وكانت لها قيادة حازمة وقّرت شروط تحقيق هذا المشروع، وقد استفادت الصين من عوامل عديدة، أهمها حجمها الكبير الذي يمكن أن يكون في الوقت نفسه عبئاً، إذ حوّلت الصين هذا الحجم إلى ميزة، مستفيدة من تحوّل الدول المتقدمة عن الصناعات الخفيفة، ومن الحرب الباردة، ومن وحدتها وسلطتها المركزية، بينما لم يستطع العرب أن يستفيدوا من الحرب الباردة، ولم يفلحوا في تحويل الجامعة العربية إلى مركز تنسيق ينظم جهودهم، ولم تمتلك القيادات العربية مشروعاً تنموياً فاعلاً، ولم يكن لقطاع الأعمال العربي مثل هذا المشروع، بقدر ما كان له مشروع للبحث عن ربح ريعي. وبينما تجنبت الصين أي صراع عسكري مكلف، على كل الصعد، ابتليت البلدان العربية بإسرائيل التي سمّمت، بوجودها وبحروبها ودعايتها، المناخ المحيط بالعرب، ومن بعد إسرائيل، ابتليت المنطقة بإيران التوسعية التي سببت حروباً عدة في المنطقة، والحروب طارد للاستثمار وللكوادر وللتنمية عموماً. وبينما كانت دولة ذكية مرنة وصلبة معاً، ابتليت البلدان العربية، إما بحكومات عسكرية مستبدة سيطرت على مقدرات بلدانها، وكبحت كل إمكانات النمو والتنمية، وإما بحكومات رخوة انتهجت نهجاً ليبرالياً مقلدة المعسكر الغربي، وكلا النموذجين فشل في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، بالرغم من تحقيق تحسّن في مؤشرات التنمية البشرية في بعض الدول المصدرة للنفط. وبينما اهتمت الصين بتطوير قدراتها العلمية والبحثية والقدرة على الابتكار وتنمية صناعاتها، لتكون قاطرة للنمو، اتبع العرب سياسة الإحلال محلّ الواردات، معتمدين على تكنولوجيا مستوردة بالكامل، وطبقوا سياسات



تشجع استيراد التقنية، بدلاً من تنمية صناعتها محلياً. وبينما اتسم الشعب الصيني بالاقتصاد والجد في العمل، اتسم العرب بالإسراف، فحقق الصينيون معدلات ادخار مرتفعة حولوا أموالها نحو التنمية، ورحبوا بالاستثمار الأجنبي واستقدموه بشروط تساعد على تنميتهم، وبقيت البلدان العربية متحفظة تجاه الاستثمار الأجنبي، وبقي العرب يخسرون مبالغ طائلة سنويًا من الأموال التي تهرب للخارج.

لأسباب عديدة، لا مجال لمناقشتها هنا، تقف الصين على أعتاب مرحلة جديدة، وتعدّ نفسها للعب دور أوسع وأكبر على الساحة الاقتصادية العالمية، وتطرح مشروعات كبيرة بحجم الصين، مثل مشروع الحزام والطريق، وتحتاج إلى شركاء دوليين، ويبيد الصينيون اهتمامًا بالعلاقات مع الدول العربية، ويتحدثون عن التعاون والانفتاح والمنفعة المتبادلة والفوز المشترك، ومساعدة الدول العربية في رسم السياسات وتصميم الإدارة وإقامة شراكات في ميادين البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا وتنمية التصنيع. وبذلك يمكن أن يشكّل التعاون مع الصين فرصة كبيرة للعرب.

إن جعل العلاقة مع الصين فرصة للبلدان العربية إنما يتوقف على البلدان العربية ذاتها، أكثر مما يتوقف على الصينيين، ويتوقف على مدى امتلاك الدول العربية لرؤية وخطة وقيادات واعية، لديها مشروع وطني للتنمية مع توفير مستلزمات نجاحه وتنفيذه بثبات، كما فعل ويفعل الصينيون، وقبل كل هذا، يجب أن يكون هناك تنسيق وتعاون فيما بين العرب. ويمكن للعرب المناورة، بما لديهم من إمكانيات بشرية ورؤوس أموال، واستخدام ورقة التعامل باليوان الصيني، وورقة التنافس الصيني الأوروبي الأميركي، وغير ذلك، لتحسين شروط التعاون مع الصين، وإلا؛ فستبقى الفوائد محدودة للعرب، وستتكرر حكاية علاقات العرب مع الدول الغربية، ولكن هذه المرة مع الصين. ولكن معالجة هذا الموضوع بحاجة إلى دراسة وتحليل مستفيضة.



## مراجع البحث

### مراجع باللغة العربية

- وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، الاقتصاد الصيني، دار النشر الصينية عبر القارات، 2010.
- فولغانغ هيرن، التحدي الصيني، ترجمة محمد رمضان حسين، وزارة الثقافة والإعلام السعودية 2011
- تقرير عمل الحكومة خلال الدورة السنوية الرابعة للمجلس الوطني الثاني عشر لنواب الشعب الصيني، في يوم 5 آذار/ مارس 2016.
- مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة في الصين، الكتاب الأبيض حول التنمية في الصين 2011.
- التحدي الصيني، فولغانغ هيرن، ترجمة محمد رمضان حسين، وزارة الثقافة والإعلام السعودية 2011.
- تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2014.
- مقترحات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الخاصة بالخطة الخمسية الثالثة عشر لتنمية الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية التي أجازتها الدورة الكاملة الخامسة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني يوم 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2015.
- تقرير الدورة الثالثة للجنة المركزية في المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني المنعقد في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013»، وكالة أنباء شينخوا.
- كراس بيوي وانغ «الحزام والطريق: فرص وتحديات»
- موقع وكالة الأنباء الصينية شينخوا.
- التنمية السلمية في الصين، كتاب أبيض حول التنمية السلمية في الصين، أيلول/ سبتمبر 2011، مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة.
- سمير سعيفان، تجربة الصين الاقتصادية، حزب شيوعي يبني اقتصادًا رأسماليًا، دار ممدوح عدوان، دمشق 2011.
- د. محمود عبد الفضل، العرب والتجربة الآسيوية، الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
- مجموعة مؤلفين، تحرير هشام مكي، سؤال التنمية في الوطن العربي، مداخل عملية ورؤية نقدية، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت 2014.
- د. سميح مسعود، تحديات التنمية العربية، المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط وجمعية جلجامش الثقافية، مونتريال كندا 2010.
- مجموعة مؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، الأبعاد الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2013.
- أحمد بعلبكي، موضوعات وقضايا خلافية في تنمية الموارد العربية، مقارنة اجتماعية اقتصادية،

- دار الفارابي، بيروت 2007.
- طلال أبو غزالة، دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في القطاع العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2013.
- د. قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسين العصرية، بيروت 2013.
- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، الأردن 2014.
- د. ألبير داغر، من أجل سياسية تنمية عربية، منطلقات مغايرة للطرح النيوليبرالي، منتدى المعارف، بيروت 2013.
- محمد عبد الشفيق عيسى، كتاب النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان العربية - الأبعاد الاقتصادية (إصدارات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) الفصل الثالث: دور الدولة التنموي، دراسة مقارنة للخبرة المصرية المعاصرة.
- العرب والتجربة الآسيوية، الدروس المستفادة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000.
- عامر زياب التميمي، دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد 22 - 23 أيلول/ سبتمبر 2011، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2013.
- أنطون زحلان، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان العربية - الأبعاد الاقتصادية (إصدارات المركز العربي 2013) الفصل الخامس: أصول الجمود العربي، ص 266 و 267).
- د. مراد ديان، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان العربية - الأبعاد الاقتصادية (إصدارات المركز العربي) الفصل السادس: أيّ نظم للابتكار في العالم العربي.
- تقرير المعرفة العربي للعام 2009 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عدة سنوات.
- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.



## مراجع باللغة الإنكليزية

- Economic China Update, world Bank, June 2015
- The Impact of China's Slowdown on the Asia Pacific Region, An Application of the GVAR Model (Tomoo Inoue, Demet Kaya, Hitoshi Ohshige), world bank group, October 2015
- World Bank, <http://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects/GEP-Jan-2016-Forecasts>
- World Bank, <http://www.worldbank.org/en/country/china>
- The Impact of China's Slowdown on the Asia Pacific Region (world Bank)
- World Investments Report 2016 UNCTAD
- International Trade Yearbook 2015, UN Table A

مركز حرمون للدراسات المعاصرة هو مؤسسة بحثية ثقافية تُعنى بشكل رئيس بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتمّ بالتنمية الاجتماعية والثقافية، والتطوير الإعلامي وتعزيز أداء المجتمع المدني، واستنهاض وتمكين الطاقات البشرية السورية، ونشر الوعي الديمقراطي، وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان.

أبحاث سياسية

أبحاث اجتماعية

أبحاث اقتصادية

ترجمات

[www.harmoon.org](http://www.harmoon.org)

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

Harmoon Center for Contemporary Studies

Harmoon Arařtırmalar Merkezi

Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996 PO.Box 22663

Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055

Tel. +90 (212) 524 04 05